

أثر تحرير وتطوير الجهاز المصرفي المصري  
على استراتيجية التنمية في مصر  
د / رشدي فتحي محمود حسن حجازي  
مدرس الاقتصاد  
كلية التجارة - جامعة دمياط

### ملخص البحث

إن عملية تحرير وتطوير الجهاز المصرفي في مصر تمثل جزءاً من تحرير الاقتصاد المصري للعمل وفقاً لمقتضيات فلسفة اجتماعية واقتصادية معينة - وهي فلسفة التنمية المركزة على الذات التي تقوم على إعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي يؤدي إشباعها إلى تطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي المصري - وتركه يعمل وفقاً لمقتضيات وآليات وتوجيهات النظام الرأسمالي العالمي .

ومن ثم فإن تحرير الجهاز المصرفي في مصر وتطويره - حيث أقر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ مبدأ عدم التخصص المصرفي Non specialization Banking ، قيام البنوك بالتحول من العمل وفقاً للمنطق المصرفي التقليدي إلى العمل وفقاً لمنطق البنوك الشاملة universal Banking . وهو توجه أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك بحيث تحولت من بنوك تقدم خدمات مصرفية بحتة إلى بنوك تقدم خدمات تمويلية واستثمارية واستشارية .... ومع شيوع هذا التوجه بين البنوك في مصر ، أصبحت البنوك أكثر عرضة للمخاطر بأنواعها المختلفة ، وعلى رأسها مخاطر السوق - إنما يعني تركه يعمل وفقاً لآليات الحرية الاقتصادية . أي أن يتم تخصيص موارده المالية وفقاً لتوجيهات وآليات الحرية الاقتصادية .

**مكونات الدراسة:** سيتناول الباحث تحليل تأثير تحرير وتطوير الجهاز المصرفي على التنمية في مصر من خلال التركيز

على دراسة تأثير ما يلي :

(١) تحرير أسعار الفائدة.

(٢) إزالة السقوف الائتمانية.

(٣) سياسة أدون الخزائنة.

(٤) التحرير الهيكلي للجهاز المصرفي.

(٥) خصخصة البنوك العامة والمشاركة.

**النتائج :** خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٨ ، بدأ الجهاز المصرفي المصري تجربته مع التحرير والخصخصة . هذه التجربة التي كان لها آثار على التنمية في مصر . إن بعض هذه الآثار كانت آثاراً مرغوباً فيها مثل :

▪ تخفيض معدل التضخم .

▪ تقليص معدل الدولار .

▪ زيادة حجم السوق المالية الرسمية .

▪ استقرار سعر صرف الجنيه المصري .

بيد أن بعض هذه الآثار ، أيضاً ، كانت آثاراً غير مرغوبة مثل :

▪ تقليص نصيب القطاعات السلعية من الائتمان المصرفي .

▪ تنامي نصيب الائتمان المصرفي المقدم للعائلات إلى إجمالي حجم الائتمان المصرفي .

▪ ظهور وتنامي في أزمة القروض المصرفية غير المسددة التي واجهتها المصارف في مصر ، وما ارتبط بذلك من تراجع معدل نمو الائتمان المصرفي .

▪ ضعف معدل الاستثمار المحلي .

▪ ظهور الأرباح غير العادية لدى كثير من المصارف الخاصة ( ٢٥ - ٣٥ % )

▪ لعب الجهاز المصرفي دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل لصالح حملة الأصول النقدية والمالية قصيرة الأجل وضد حملة الأصول النقدية والمالية طويلة الأجل ، وهو وضع يتناقض والأسس المالية والمصرفية السليمة .

▪ أن خصخصة وحدات الجهاز المصرفي المصري قد امتدت إلى خصخصة مصارف ناجحة بالمفهوم الاقتصادي نجاحاً كبيراً . وهو ما يعني أن خصخصة هذه المصارف كانت غاية في حد ذاتها .

لذلك فإن تحرير الجهاز المصرفي قد صاحبه وجود آثار غير مواتية طالت عملية التنمية .

## أثر تحرير وتطوير الجهاز المصرفي المصري على التنمية في مصر

إن عملية تحرير وتطوير الجهاز المصرفي في مصر تمثل جزءاً من تحرير الاقتصاد المصري للعمل وفقاً لمقتضيات فلسفة اجتماعية واقتصادية معينة - وهي فلسفة التنمية المرتكزة على الذات التي تقوم على إعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي يؤدي إشباعها إلى تطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي المصري - وتركه يعمل وفقاً لمقتضيات وآليات وتوجيهات النظام الرأسمالي العالمي. ومن ثم فإن تحرير الجهاز المصرفي في مصر وتطويره - حيث أقر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ مبدأ عدم التخصص المصرفي Non specialization Banking ، قيام البنوك بالتحول من العمل وفقاً للمنطق المصرفي التقليدي إلى العمل وفقاً لمنطق البنوك الشاملة universal Banking (\*) . وهو توجه أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك بحيث تحولت من بنوك تقدم خدمات مصرفية بحتة إلى بنوك تقدم خدمات تمويلية واستثمارية واستشارية .... ومع شيوع هذا التوجه بين البنوك في مصر، أصبحت البنوك أكثر عرضة للمخاطر بأنواعها المختلفة ، وعلى رأسها مخاطر السوق - إنما يعني تركه يعمل وفقاً لآليات الحرية الاقتصادية . أي أن يتم تخصيص موارده المالية وفقاً لتوجيهات وآليات الحرية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن تحرير الاقتصاد المصري، وما يترتب على ذلك من خضوعه لمنطق توسع النظام الرأسمالي العالمي (\*\*\*) ، لا يطرح مفهوماً محدداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل أن كل ما يطرحه هو أن تخصيص الموارد الاقتصادية - المادية والبشرية - في الاقتصاد المصري سيتم في ضوء توجيهات جهاز الأسعار بعيداً عن التدخل الحكومي المباشر في عمل هذا الجهاز . فهو لا يفترض نمطاً معيناً من النتائج التنموية. كما لا يفترض نمطاً معيناً للتغيرات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي أو حداً معيناً للمساواة في توزيع الدخل (١) . ذلك أن التنمية مشروع مجتمعي يتخذ من التخطيط أسلوباً ومبدأً لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث توجه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات التي تعزز التراكم الاجتماعي والاقتصادي. وبما أن القطاعات الديناميكية هي التي تقسح المجال للمزيد من التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي المزيد من التراكم الاجتماعي والاقتصادي، فإن تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات البديلة يجب أن يتم في ضوء تعزيز هذا التراكم، وليس في إطار توجيهات هيكل الأسعار والتكاليف في الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري. هذا الهيكل الذي تكون تاريخياً بشكل يمنع تطوير اقتصاديات البلدان النامية حال تبنيها لتوجيهات هذا الهيكل.

وعلى الرغم من ذلك، يرى الباحث أن تناول أثر تحرير وتطوير الجهاز المصرفي في مصر على التنمية يجب أن يكون في إطار المفهوم الصحيح للتنمية وليس في إطار مفهوم النمو الاقتصادي فقط. فالتنمية هي مفهوم أكبر من مفهوم النمو الاقتصادي. فبينما يركز النمو الاقتصادي على مجرد الزيادات في حجم الناتج القومي، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمتد لتشمل بالإضافة إلى ذلك ما يلي:

- ( ١ ) التطوير في مكونات وهيكل الناتج المحلي الإجمالي .
- ( ٢ ) التطوير في مكونات وهيكل الصناعة المحلية .
- ( ٣ ) التطوير في نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء .
- ( ٤ ) التطوير في تكامل هياكل الطلب والعرض المحليين .
- ( ٥ ) التطوير في نصيب الأجور في الناتج المحلي .

بيد أن تحرير وتطوير الجهاز المصرفي في مصر إنما يعني إخضاع تحديد أسعار موارده المالية وأسعار استخدامات هذه الموارد لقوى السوق المالي والنقدي. أي لآليات وتوجيهات رأس المال . فقد أصبح سعر الفائدة وسعر الصرف أداتين رئيسيتين في توجيه حركة رؤوس الأموال على صعيد عالمي. سواء استخدمت هاتان الأداتان من قبل البنوك المركزية الكبرى - مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي - أو من قبل المراكز والمؤسسات

( \* ) يلاحظ أن ممارسات المصارف في مصر أبعد ما تكون عن فكرة البنوك الشاملة كما ظهرت وتطورت في ألمانيا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية .

( ١ ) د . سمير أمين : مؤسسات برينتون وودز ، خمسون عاماً بعد إنشائها مرجع سبق ذكره ، ص ١٠

المالية التي أصبحت - منذ أمد بعيد - تحل محل النظام المالي والنقدي الدولي (\*). على هذا الأساس ، فإن الباحث سيتناول تحليل تأثير تحرير وتطوير الجهاز المصرفي على التنمية في مصر من خلال التركيز على دراسة تأثير ما يلي :

- (١) تحرير أسعار الفائدة .
- (٢) إزالة السقوف الائتمانية .
- (٣) سياسة أذون الخزانة .
- (٤) التحرير الهيكلي للجهاز المصرفي .
- (٥) خصخصة البنوك العامة والمشاركة .

( ١ )

#### تحرير سعر الفائدة

بدأت السلطات النقدية في مصر اعتباراً من بداية عام ١٩٩١ بترك أسعار الفائدة تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب ، حتى وصل سعر الفائدة على أذون الخزانة إلى ١٩% في المتوسط في عام ١٩٩١ ، ووصل سعر الفائدة على الودائع لمدة ٣ شهور إلى ١٤% ، وسعر الفائدة على شهادات الاستثمار إلى ١٧.٥% وعلى القروض والسلفيات إلى ٢٢% في العام ذاته . بيد أن سعر إعادة الخصم قد بلغ ٢١.٥% في يونيو عام ١٩٩١ (١) .

ورغم أن أسعار الفائدة على الودائع والقروض وأذون الخزانة وكذلك سعر إعادة الخصم قد أخذت في الهبوط التدريجي . حيث هبط متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة في يونيو ١٩٩٥ إلى ١١% وإلى ١٠% بالنسبة للودائع لمدة ٣ شهور وإلى ١٠.٥% بالنسبة للودائع التوفير، وإلى ٨.٥% بالنسبة للودائع من ٣ - ٧ سنوات، وإلى ١٦% للقروض والسلفيات، وإلى ١٣.٥% بالنسبة لشهادات الاستثمار وإلى ١٤% بالنسبة لسعر إعادة الخصم (١) (\*). إلا أن ذلك كان مصحوباً بتراجع معدل الاستثمار المحلي : ويصور الجدول التالي رقم ( ١ ) تطور معدل الاستثمار المحلي خلال الفترة من عام ١٩٨٩ / ٨٨ حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

جدول رقم ( ١ )

تطور معدل الاستثمار المحلي (\*\* ) خلال السنوات من ١٩٨٩/٨٨ - ٢٠١٦/٢٠١٧

السنة	معدل الاستثمار المحلي	السنة	معدل الاستثمار المحلي
١٩٨٩/٨٨	٢٤.٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦.٧
٩٠/٨٩	٢٣.٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٨
٩١/٩٠	٢٢.٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨.٧
٩٢/٩١	٢٠.٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠.٩
٩٣/٩٢	١٨.١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢.٣

(\* ) سنرى بعد قليل كيف يستخدم البنك المركزي المصري هاتين الأدوات - استخداماً خاطئاً جرياً على وتيرة استخدامهما من قبل البنوك المركزية الكبرى في البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تملك أجهزة إنتاجية متطورة وأسواقاً مالية ونقدية على درجة عالية من التطور والمرونة .

( ١ ) - البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .

- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- السيد فراج السعيد : برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يوازره صندوق النقد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم

٣٧ ص ٢٢٠ و جدول رقم ٣٨ ص ٢٢١ .

(١) المراجع الثلاثة السابقة مباشرة .

(\* ) أخذت بعد ذلك أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بالتراجع ، وإن كان تراجع الأولى أكبر من تراجع الثانية .

١٩.٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٧.١	٩٤/٩٣
١٩.٥	٢٠١٠/٢٠٠٩	١٦.٢	٩٥/٩٤
١٧.١	٢٠١١/٢٠١٠	١٦.١	٩٦/٩٥
١٦.٤	٢٠١٢/٢٠١١	١٧.٧	٩٧/٩٦
١٤.٢	٢٠١٣/٢٠١٢	١٩.٥	٩٨/٩٧
١٣.٨	٢٠١٤/٢٠١٣	١٩.٩	٩٩/٩٨
١٤.٨	٢٠١٥/٢٠١٤	١٩.٨	٢٠٠٠/٩٩
١٨.٢	٢٠١٦/٢٠١٥	١٩.٢	٢٠٠١/٢٠٠٠
١٥.٤	٢٠١٧/٢٠١٦	١٨.٧	٢٠٠٢/٢٠٠١
-	-	١٧.٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢

المصدر : - السنوات من ٨٨ / ١٩٨٩ حتى ٩٣ / ٩٤ د. خديجة الأعسر ، نحو استراتيجية للتصنيع والتجارة الخارجية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم ( ٥ ) ص ١٠٠ .  
- السنوات من ١٩٩٤ / ١٩٩٥ حتى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٢ ، جدول رقم ١ ص ١ .

- السنوات من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .  
( \*\* ) بلغ متوسط معدل الاستثمار المحلي الإجمالي ٢٧.٧ في الثمانينيات من القرن العشرين - د. خديجة الأعسر : نحو إستراتيجية للتصنيع والتجارة الخارجية في مصر المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة أسيوط ، ع ٢٣ ، ١٩٩٧ ، ص ٩٩ .  
يتضح من الجدول السابق رقم (١) أن معدل الاستثمار المحلي قد شهد تراجعاً عاماً خلال معظم سنوات الفترة . فقد هبط من ٢٤.٣% في عام ١٩٨٨/١٩٨٩ إلى ٢٢.٦% في عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ ثم إلى ١٨.١% في عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ وإلى ١٦.١% في عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، ليرتفع إلى ١٧.٧% في عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ وإلى ١٩.٩% في عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ . إلا أنه عاود الانخفاض مرة أخرى ليبلغ ١٩.٢% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .  
بيد أنه أخذ في الارتفاع التدريجي حتى بلغ ٢٢.٣% في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، ولكنه لم يصل إلى ما كان عليه في بداية الفترة ، ثم عاود الانخفاض باستمرار حتى وصل الي ١٣.٨% عام ٢٠١٣/٢٠١٤ وأخذ في الارتفاع بعد استقرار الأوضاع السياسية حتى بلغ ١٨.٢% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ثم عاود الانخفاض مرة أخرى .  
ومن ثم يمكن القول أن معدل الاستثمار المحلي يظهر اتجاهاً عاماً طويلاً المدى نحو الانخفاض ثم الاستقرار عند مستوى منخفض نسبياً . فقد هبط متوسط معدل الاستثمار المحلي من ٢٨.٢% (١) في السبعينيات إلى ٢٧.٧% في الثمانينيات ثم إلى ١٨.٨% في التسعينيات من القرن العشرين حتى استقر عند ١٩% في الثماني سنوات الأولى من الألفية الثالثة ونحو ١٦% في العشر سنوات التالية .

ويرى الباحث أنه على الرغم من الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة على الودائع والقروض ومن إزالة السقوف الائتمانية والغاء أسعار الفائدة التفضيلية ، إلا أن تراجع الاستثمار العام والحكومي تراجعاً عاماً والبدء في برنامج الخصخصة منذ عام ١٩٩٣ ، والسياسة النقدية التقيدية نسبياً ، علاوة على أن هذه السياسة قد عملت على جعل أسعار الفائدة على أدون الخزنة والودائع قصيرة الأجل تساوي أو تزيد على نظيرتها على سندات الخزنة والودائع متوسطة وطويلة الأجل (٢) ، فان كل ذلك قد أدى إلى تباطؤ الاستثمار المحلي .  
ففي ٣ يوليو من عام ٢٠٠٣ بلغ معدل الفائدة ما يلي (٢) :

- ٨.٤٢% على الودائع لمدة ٣ شهور فأقل .
- ٨.٤٥% على الودائع لمدة ٦ شهور فأقل .
- ٨.٢٤% على الودائع لمدة سنة فأقل .
- ١٣.٣٦% على القروض لمدة سنة فأقل .
- ١٠.٢٧% على أدون الخزنة لمدة ٩١ يوماً .

<sup>١</sup> وزارة التخطيط والإصلاح الإداري ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي ، أعداد متفرقة سنوات من ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٧/٢٠١٦ .

( ١ ) د. خديجة الأعسر ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٩٩ .

( ٢ ) البنك المركزي المصري : النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ٧٨ سبتمبر ٢٠٠٣ جدول رقم ١٠ ص ٢٧-٣٠ .

- ١٠.٢٢٨ على أذون الخزانة لمدة ١٨٢ يوماً .  
 - ٨% على أذون الخزانة لمدة ٣٦٤ يوماً .  
 - ١٠.٥ على شهادات الاستثمار ذات العائد الجاري .  
 - ١٠% على شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة .  
 - ١٠.٥% على ودائع صندوق التوفير .  
 أما سعر إعادة الخصم فقد بلغ ١٠% ، في حين بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع البنوك لمدة ٢٨ يوماً المربوطة لدى البنك المركزي ١٢.٧٦٢% وذلك في ٣ يوليو ٢٠٠٣ .  
 إن المنطق نفسه نلاحظه (\*) ، وذلك في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨ ، حيث بلغ معدل الفائدة ما يلي (١) :  
 - ٦.٩% على الودائع لمدة ٣ شهور فأقل .  
 - ٧.١% على الودائع لمدة ٦ شهور فأقل .  
 - ٧.٤% على الودائع لمدة سنة فأقل .  
 - ١٢.٤% على القروض لمدة سنة فأقل .  
 - ١٤.٠٣% على أذون الخزانة لمدة ٩١ يوماً .  
 - ١٣.٩٧٩% على أذون الخزانة لمدة ١٨٢ يوماً .  
 - ١٤.٧٩٩% على أذون الخزانة لمدة ٣٦٤ يوماً .  
 - ١٠% على شهادات الاستثمار ذات العائد الجاري .  
 - ٩.٥% على شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة .  
 - ٩.٥% على ودائع صندوق التوفير .  
 بيد أن سعر إعادة الخصم قد بلغ ١١.٥% ، في حين بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع البنوك لمدة ٢٨ يوماً المربوطة لدى البنك المركزي ١٢.١٠٢% وذلك في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨ .  
 يتضح من البيانات أعلاه ما يلي:

( ١ ) ارتفاع هامش الوساطة المصرفية . فقد بلغ الفرق بين سعر الفائدة على القروض لمدة سنة فأقل ( ١٣.٣٦% ) وعلى الودائع لمدة سنة فأقل ( ٨.٢٤% ) ٥% تقريباً . وهو هامش كبير لا يعكس أن ثمة سياسة نقدية توسعية رغم فائض السيولة لدى البنوك . كما أنه لا يعكس سوقاً مصرفية تنافسية .  
 ( ٢ ) اختلال هيكل أسعار الفائدة بما لا يعكس الاختلاف في درجة سيولة الأصل المالي . فسعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ٩١ يوماً يفوق سعر الفائدة على شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة .  
 ( ٣ ) أن هذا الهيكل لأسعار الفائدة يتضمن آلية لتحويل الفائض المصرفي من أصحاب الودائع إلى أصحاب حقوق الملكية للجهاز المصرفي ، ومن الحكومة إلى حملة أذون الخزانة . فقد بلغ ما يحوزه الأجانب والبنوك الخاصة من الأذون على الخزانة ٨٢.٧٤٦ مليار جنيهاً في سبتمبر ٢٠٠٨ ، في حين بلغ إجمالي الرصيد القائم من أذون الخزانة في ذات التاريخ ١٦٥.٤٤٠ مليار جنيهاً ، أي بنسبة ٥٠% تقريباً . فإذا استثمر هذا المبلغ في أذون الخزانة لمدة ٣٦٤ فإنه عائده = ٨٢.٧٤٦ × ١٤.٧٩٩ = ١٢.٢٤٥ مليار جنيهاً . في حين أن المودع الوطني لدى المصارف لمدة سنة يحتاج إلى ضعف هذا المبلغ ( ٨٢.٧٤٦ ) مليار جنيهاً ليحصل على ذات العائد ( ١٢.٢٤٥ ) مليار جنيهاً . وذلك بأسعار الفائدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨ . أي يحتاج إلى ١٦٥.٤٧٢ مليار جنيهاً بما يوازي تقريباً رصيد الأذون على الخزانة القائم في سبتمبر ٢٠٠٨ .

وهذا يعني أن السياسة النقدية تلعب دوراً حاسماً في إعادة توزيع الدخل ضد أصحاب الودائع وضد الحكومة لصالح المصارف والأجانب . كما تمارس دوراً ضاعطاً للاستثمار المنتج ، خاصة الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات السلعية . فإذا كان سعر الفائدة على القروض لمدة سنة فأقل قد بلغ ١٣.٣٦% في ٣ يوليو ٢٠٠٣ ، وهبط قليلاً إلى ١٢.٤% في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨ ، كما توضح البيانات السابقة ، فإنه من المتوقع ألا يقل سعر الفائدة على القروض متوسطة وطويلة الأجل عن معدل يتراوح بين ١٥ - ١٦% سنوياً (\*) .

( \* ) قد يؤكد ذلك أن ثمة اتجاهًا ثابتًا في السياسة النقدية لا يراعي بدقة الظروف الاقتصادية الوطنية .

( ١ ) البنك المركزي المصري : النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ١٤٠٤ ، مرجع سبق ذكره ، جدول ١٥ ص ٤٧ - ٥٠ .

( \* ) قد يترتب على هذا الاتجاه زيادة الاقتراض الخارجي من قبل القطاع الخاص سواء لتمويل الاستيراد أو لتمويل رأس المال العامل أو حتى لتمويل رأس المال الثابت .

ويبدو أن ذلك قد ساهم في تراجع نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار الثابت خلال الفترة من عام ٨٧ / ١٩٨٨ حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ . ويصور الجدول التالي رقم ( ٢ ) تطور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار الثابت.

### جدول رقم ( ٢ )

تطور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار الثابت خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧ - ٢٠١٧/٢٠١٦

تطور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار الثابت	السنة	تطور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار الثابت	السنة
٤٧.٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٨	١٩٨٨/٨٧
٤٥.٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٢.٨	١٩٨٩/٨٨
٤٧.٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٣.٧	١٩٩٠/٨٩
٥١.٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٤.٥	٩٢/٩١
٥٨.١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥١.٧	٩٣/٩٢
٥٢.٦%	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٥.٧	٩٤/٩٣
٤٤.٧	٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٣.٧	٩٥/٩٤
٤٢.٨	٢٠١١/٢٠١٠	٤٤.٤	٩٦/٩٥
٥٣.٢	٢٠١٢/٢٠١١	٤٧.٢	٩٧/٩٦
٥٠.٤	٢٠١٣/٢٠١٢	٤٤.١	٩٨/٩٧
٥١.٩	٢٠١٤/٢٠١٣	٤٨	٩٩/٩٨
٤٤	٢٠١٥/٢٠١٤	٤٦.٨	٢٠٠٠/٩٩
٤٥	٢٠١٦/٢٠١٥	٤٧.٢	٢٠٠١/٢٠٠٠
٥٧.٣	٢٠١٧/٢٠١٦	٤٥.٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
		٤٦.١	٢٠٠٣/٢٠٠٢

المصدر :

- السنوات من عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ حتى عام ٩٢ / ١٩٩٣ ، البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية مج ٣٤ ، ع ١٤ القاهرة ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، جدول رقم (١) ص ٨٩.

- السنوات من ١٩٩٣ / ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ تم حسابها بمعرفة الباحث من البيانات الواردة في النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلي المصري مج ٥٤ ، ع ١٤ ، ج ٢٤ ، دول رقم ١٤٢/٢ ( ٣/٢ ) .

- السنوات من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ : البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة . يتبين من الجدول السابق رقم (٢) أن ثمة اتجاهًا عامًا نحو تناقص نصيب القطاعات السلعية من جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من عام ١٩٨٨/٨٧ وحتى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ثم أخذت في التناقص حتى وصلت الي أقل مستوي لها عام ٢٠١٤/٢٠١٥ . ويعني ذلك أن السياسات المصرفية - ومن بينها سياسة سعر الفائدة - لم توفر حافزاً مناسباً لزيادة الاستثمار الزراعي والصناعي . أو على الأقل لم تتضمن هذه السياسات منذ بداية عقد التسعينات أي معاملة تفضيلية للقروض الموجهة للاستثمارات في القطاعات السلعية . إذ مع تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض ، فإن سياسة أسعار الفائدة التفضيلية التي تمثلت في شكل منح القروض الموجهة للاستثمار الزراعي والصناعي معاملة تفضيلية من خلال أسعار فائدة أقل مقارنة بالقروض الموجهة للقطاعات التجارية والخدمي ، قد ألغيت في إطار تحرير أسعار الفائدة . ففي الثمانينيات كانت القروض الموجهة لقطاعي الزراعة والصناعة تتحمل بمعدل فائدة يتراوح بين ١١-١٢% ، ١٢-١٥% للقطاع الخدمي ، ١٦-٢١ % بالنسبة لقطاع التجارة (١) .

( ١ ) د. محمود الطنطاوي الباز : حجم الائتمان الإنتاجي المدعوم والركود الاقتصادي في الاقتصاديات النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع ١٩٤ ، - ٤٢٠ يناير أبريل ١٩٩٠ ، جدول رقم (٤) ص ٤٧٥ .

أي أن الفرق التفضيلي في أسعار الفائدة بين قطاعي الزراعة والصناعة من جانب والخدمات والتجارة من جانب آخر كان كما يلي على التوالي:

١ - ٣ % .  
٥ - % .

ورغم أن هذه المعاملة التفضيلية للقروض الموجهة لقطاعي الزراعة والصناعة مقارنة بقطاعي الخدمات والتجارة لا تسد كل الفجوة في معدل الربح بين قطاعي الزراعة والصناعة من جانب وكل من قطاعي الخدمات والتجارة من جانب آخر ، إلا أنها تشجع الاستثمار الزراعي والصناعي . وسوف نرى في الجزء القادم من هذا المبحث - وتحت بند إزالة السقوف الائتمانية - كيف أن نصيباً متزايداً من أرصدة الاقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص كان يخصص لقطاعي التجارة والخدمات ، وكيف انعكس ذلك على تراجع نصيب القطاعات السلعية في جملة الاستثمارات المنفذة - كما يتضح من التحليل .

( ٢ )

### إزالة السقوف الائتمانية

يقصد بالسقف الائتماني وضع حد أقصى - مطلق أو نسبي - لما يمكن أن تمنحه البنوك من ائتمان إلى قطاع معين أو أكثر في تاريخ معين<sup>(١)</sup> . ويعتبر السقف الائتماني من أدوات التحكم النوعي المباشر في حجم وتخصيص الائتمان المصرفي . وقد يكون الهدف من وضع السقف الائتماني الحد من نمو الائتمان المصرفي<sup>(\*\*\*)</sup> ، وبالتالي الحد من نمو نقود الودائع ، مما يحد من معدل نمو السيولة المحلية أو قد يكون الهدف توزيع وتخصيص الائتمان المصرفي تشجيعاً لنمو قطاع ما والحد من نمو قطاع آخر . وقد استخدم البنك المركزي المصري سياسة السقوف الائتمانية في الثمانينيات من القرن العشرين استخداماً مكثفاً<sup>(٢)</sup> وذلك للحد من الضغوط التضخمية من ناحية ولتقليص الائتمان الممنوح إلى :

- قطاع الأعمال الخاص - وخاصة التجاري .  
- القطاع العائلي .  
- القطاع العام .

وفى إطار سياسة التحرير الاقتصادي والمصرفي، سرعان ما ألغت السلطات النقدية السقوف الائتمانية التي وضعتها في ٩ مايو عام ١٩٩١ . حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزي وضع سقف ائتماني عام لا يزيد بمقتضاه الائتمان المصرفي الممنوح لكل من القطاع العام والخاص عن ٦٠% من ودائع كل منهما ، على ألا يزيد معدل نمو الائتمان المصرفي الممنوح لكل من القطاع الخاص التجاري والقطاع العائلي عن ١٠% ، بعد أن كان ١٢% للأول و ١٠% للثاني<sup>(٣)</sup> . بيد أن السقف الائتماني المفروض على القطاع الخاص والقطاع العائلي قد ألغي في أكتوبر عام ١٩٩٢ ، في حين ألغي السقف الائتماني المفروض على القطاع العام في يوليو عام ١٩٩٣<sup>(٤)</sup> .

وقد استهدف البنك المركزي المصري من هذين السقفين الائتمانيين الحد من الضغوط التضخمية وتقليص نمو القطاع الخاص التجاري وضغط استهلاك القطاع العائلي وإتاحة المزيد من الائتمان للقطاعين الزراعي والصناعي .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن السلطات النقدية في مصر قد كثفت من استخدامها لسياسة السقوف الائتمانية - حتى ألغيت تماماً في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ - للحد من الضغوط التضخمية وللحد من نشاط القطاع الخاص التجاري وتقليص استهلاك القطاع العائلي . وقد أشارت بعض الدراسات إلى فشل هذه السياسة في احتواء

(\*\*\*) يشكل الائتمان المصرفي أحد الأصول المقابلة للسيولة المحلية . بحيث أن توسعه أو انكماشه يترتب عليه التوسع أو الانكماش في حجم الودائع المشتقة ، وبالتالي في حجم السيولة المحلية .

( ٢ ) د. محمود أبو العيون : توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي ١٣ للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٧٨-٢٨٢ .

( ٣ ) د. سهير محمد إبراهيم : انعكاسات سياسة الإصلاح النقدي على أداء سوق النقد المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

( \* ) وبذلك يكون البنك المركزي المصري قد اعتمد كلية على سياسته سعر الفائدة وأذون الخزانة في الحد من نمو السيولة . ولكننا سنرى حالاً الأثر غير الموازية لذلك على التنمية وعلى توزيع الفائض الاقتصادي .

الضغوط التضخمية، إذ أن هذه السياسة لم تستهدف حينئذ سوى ٣٩% من جملة المطلوبات من الجهاز المصرفي، في حين أن الحكومة كانت قد حصلت على ٦١% في المتوسط من جملة هذه المطلوبات<sup>(١)</sup>.  
بيد أن هذه الدراسات لم تتناول بالتقييم أثر هذه السياسة على نصيب:

- القطاع التجاري من الائتمان المصرفي.
  - القطاعين الزراعي والصناعي من الائتمان المصرفي.
  - الاستهلاك النهائي والخاص من إجمالي الناتج المحلي.
- ولذلك سندرس تطور أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص وفقاً للنشاط. تطور أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص وفقاً لنوع النشاط (\*\*):

لقد زاد نصيب القطاع الخاص من جملة الاستثمارات المنفذة في القطاعات السلعية من ٤٥% في عام ٨٦ / ١٩٨٧ إلى ٦٣% في عام ١٩٩٣ / ٩٢ إلى أن بلغ ٧٥.١% في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ ، وفي قطاعات الخدمات الإنتاجية من ٢٦% في عام ٨٦ / ١٩٨٧ إلى ٤٧% في عام ٩٢ / ١٩٩٣ ، حتى بلغ ٥١.٤% في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ .

وقد ترافق ذلك مع زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٤% في عام ٨٦ / ١٩٨٧ إلى ٦٥% في عام ٩١ / ١٩٩٢ إلى أن بلغ ٧٠% في عام ٩٧ / ١٩٩٨ و ٧٦% في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ ، ثم أخذ في الانخفاض حتى بلغ ٦٢.٩% في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، ٦١.٩% في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ . كما زاد نصيب القطاع الخاص في ناتج القطاعات السلعية من ٧٠% في عام ٨٦ / ١٩٨٧ إلى ٧١% في عام ٩١ / ١٩٩٢ ثم إلى ( ٧٣% ) في عام ٩٧ / ١٩٩٨ إلى أن بلغ ٨٢.٢% في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ . في حين زاد نصيبه من ناتج قطاعات الخدمات الإنتاجية من ٦١% في عام ٨٦ / ١٩٨٧ إلى ٦٤% في عام ٩١ / ١٩٩٢ ثم إلى ٧٢.٧% في عام ٩٧ / ١٩٩٨ ، إلى أن بلغ ٧٨.٨% في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠<sup>(١)</sup> . نستنتج من ذلك ما يلي :

- أن مساهمة القطاع الخاص في جملة الاستثمارات المنفذة في قطاعات الخدمات الإنتاجية قد تضاعفت تقريباً فيما بين عامي ٨٦ / ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ في حين زاد نصيبه في ناتج هذه القطاعات بمقدار ١٧.٨ نقطة أو بنسبة ٢٩.٢% فيما بين العامتين نفسيهما.

- أن مساهمة القطاع الخاص في جملة الاستثمارات المنفذة في القطاعات السلعية قد زادت بنسبة ٦٧.٧% في حين زاد نصيبه في ناتج هذه القطاعات بمقدار ( ١٢.٢ ) نقطة ، أو بنسبة ١٧.٤% فيما بين عامي ٨٦ / ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ / ٢٠٠١<sup>(\*)</sup> .

قد يعطي هذا التحليل مؤشراً مبدئياً على ميل القطاع الخاص نحو زيادة استثماراته نسبياً في قطاع الخدمات الإنتاجية خلال فترة التحرر الاقتصادي . ولكننا نستهدف الوقوف على دور أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص في مدى دعمها لهذا الميل من جانبه .

ويوضح الجدول التالي رقم ( ٣ ) تطور هيكل أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص حسب النشاط خلال الفترة من عام ٨٩ / ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

### جدول رقم (٣)

### هيكل أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من

(١) د. محمود أبو العيون : توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٢ .

( \* \* ) يلاحظ أن البنوك لا تمنح القروض ولا تخصم الأوراق التجارية فقط للقطاع الخاص ، بل قد تساهم مساهمة مباشرة في المشروع الخاص ، كما قد تحوز سندات على القطاع الخاص - ومن ثم قد يكون من الأفضل تتبع تطور حجم التمويل الممنوح من البنوك للقطاع الخاص فهو أشمل من تتبع تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك للقطاع الخاص الذي هو بدوره أشمل من تتبع تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك للقطاع الخاص من خلال أرصدة الإقراض . ذلك أن الائتمان المصرفي = حجم أرصدة الإقراض والخصم + قيمة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية . وعادة ما يسمى مجموع القروض وأرصدة الخصم بالتسهيلات الائتمانية وإن كان هذا المسمى لهما ضيقاً . لأن السند ائتمان أيضاً .

( ١ ) - البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد ١٤٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

( \* ) يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في ناتج قطاعات الخدمات الاجتماعية قد ظل ثابتاً عند ٥٤% بين عامي ١٩٨٦ / ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .



البنوك للقطاع الخاص حسب النشاط % خلال السنوات ١٩٩٠/٨٩ - ٢٠١٦/ ٢٠١٧

السنة	زراعة	صناعة	القطاعات السلعية	تجارة	خدمات
١٩٩٠/٨٩	١٦	٣٥.٢٢	٥١.٢٢	٢٣.٣٢	٢٤.٦
٩١/٩٠	١٦.٣٩	٣٧.٣٩	٥٣.٧٨	٢٢.٧	٢٣.٥٢
٩٢/٩١	١٦.١٥	٣٧.٧٣	٥٣.٨٨	٢٣.٢١	٢٢.٨٩
٩٣/٩٢	٤.٥٨	٤٠.٤٥	٤٥.٠٣	٢٧.١٤	٢٧.٨٣
٩٤/٩٣	٤.١١	٣٩.٧٨	٤٣.٨٩	٣٠.٦	٢٥.٥١
٩٥/٩٤	٣.٨٥	٣٩.٢٢	٤٢.٨	٣٢.٥٨	٢٤.٣٥
٩٦/٩٥	٣.٨٧	٣٧.١٨	٤١.٠٥	٣٤.٥٩	٢٤.٣٦
٩٧/٩٦	٤.٢٨	٣٦.١٨	٤٠.٤٦	٣٤.٢٧	٢٥.٢٧
٩٨/٩٧	٤.٣٣	٣٦.٦٣	٤٠.٩٦	٣٢.٩٦	٢٦
٩٩/٩٨	٤.٥	٣٦.٥٨	٤١	٣٠.٧٥	٢٨.١٧
٢٠٠٠/٩٩	٣.٣	٣٨.٥	٤١.٨	٢٩.١	٢٩.١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣	٣٨.٩	٤١.٩	٢٨	٣٠.١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢.٨	٣٨.٣	٤٠.٦	٢٧.٦	٣١.٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢.٥	٣٧.٨	٤٠.٣	٢٦.٨	٣٢.٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢.٧	٣٨	٤٠.٧	٢٦.٤	٣٢.٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣	٣٨.٦	٤١.٦	٢٤.٨	٣٣.٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢.٦	٣٨.١٥	٤٠.٧٥	٢٤	٣٥.٢٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١.٧	٣٦.٢	٣٧.٩	١٣.٢	٣٤.٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١.٦	٣٦.٣	٣٧.٩	١٣.٧	٢٥.٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١.٧	٣٦.٤	٣٨.١	١٣.٧	٢٥.٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	١.٤	٣٧.٤	٣٨.٨	١٠.١	٢٤.٧
٢٠١١/٢٠١٠	١.٩	٣٦.١	٣٨	١٤.٢	٢٣.٤
٢٠١٢/٢٠١١	١.٩	٤٧.٥	٤٩.٤	١٥.٥	٣٥.٢
٢٠١٣/٢٠١٢	١.١	٣٧.٨	٣٨.٩	٩.٩	٢٥.٧
٢٠١٤/٢٠١٣	١.١	٣٨.٥	٣٩.٦	١٠.٢	٢٤.١
٢٠١٥/٢٠١٤	١.٢	٣٨.٥	٣٩.٦	٩.٤	٢٥
٢٠١٦/٢٠١٥	١.١	٣٣.٤	٣٤.٥	٨.٦	٢٤.٢
٢٠١٧/٢٠١٦	١.٦	٤٨.٩	٥٠.٥	١٤.٣	٣٥.٢

المصدر :

قام الباحث بتقدير هذه النسب اعتماداً على البيانات الواردة - عن أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص - بالمجلة الاقتصادية ، البنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة .

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) ما يلي :

(١) تراجع نصيب قطاع الزراعة من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لقطاع الأعمال الخاص تراجعاً حاداً من ١٦% في عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٤.١١% في عام ١٩٩٤ / ٩٣ ثم أخذ في الانخفاض العام حتى بلغ ٢.٦% في عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ثم عاود الانخفاض الحاد حتى وصل الي ١.١% عام ٢٠١٦/٢٠١٥. وهذا التراجع إنما يعكس تراجع أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة لدى قطاع الأعمال الخاص وما ترتب علي ذلك من زيادة الفجوة الغذائية ومن ثم ارتفاع أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً كبيراً (١) ، وبالتالي زيادة الواردات منها.

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة يرجى الرجوع إلى :-

- د. فوزي حليم رزق : سياسات الإصلاح الاقتصادي للدعم الغذائي في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع ٤٤٩٤ - ٤٥٠ ، ١٩٩٨ .

ولا شك أن هذا الاتجاه يعمق من الاختلال الهيكلي في بنية الناتج المحلي (\* ) وبالتالي يمتد إلى مزيد من الاختلال في المتغيرات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها :

- زيادة مخصصات الدعم الغذائي في الموازنة العامة للدولة .  
- زيادة أسعار السلع الغذائية الضرورية مما يضر بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل .

- زيادة التبعية الغذائية للخارج في مجال استراتيجي . وقد أتضح ذلك جلياً في الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية في السوق العالمي في عام ٢٠٠٨ ، وهو ما ترتب عليه تسارع معدلات التضخم في مصر .

ففي الوقت الذي ازداد فيه معدل ارتفاع أسعار السلع الغذائية في مصر إلى ( ٣١% ) فيما بين يوليو ٢٠٠٧ ويوليو ٢٠٠٨ ، زاد معدل التضخم إلى ٢٣.٦% خلال هذه السنة . وأن متوسط إنفاق الأسرة المصرية على الغذاء بلغ ٤٣% من متوسط إنفاقها في شهر يناير ٢٠٠٧ (١) .

وإذا كان إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد بلغ ٦٥٣.٥ مليار جنيهاً (٢) ، في حين بلغ متوسط معدل ارتفاع أسعار السلع الغذائية ٢٥% (\*\* ) وذلك في العام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، فإن تضخم أسعار السلع الغذائية في مصر يكون قد أدى إلى زيادة الجزء من الدخل المنفق على الغذاء بمقدار = ٠.٢٥ × ٠.٤٣ × ٦٥٣.٥ = ٧٠.٢٥١ مليار جنيهاً . ويتضح مدى عبء ذلك على الفئات ذات الدخل الثابت والمحدود والفقراء .

(٢) تحسن نصيب الصناعة من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص ، وإن كان تحسناً غير جوهري خلال كل هذه الفترة الزمنية . حيث زاد من ٣٥.٢% في عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٣٨.١٥ فقط في عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ . وهي زيادة ضئيلة لا تتناسب مع ما إتاحتها الدولة من مزايا وحوافز للاستثمار الصناعي الخاص (٣) . ويمكن القول أنه إذا ما أخذنا متوسطي الفترتين من ٨٩ / ١٩٩٠ حتى ٩٩ / ٢٠٠٠ ومن ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ لوجدنا أنه لا يوجد اختلاف ذو معنى بين متوسطي الفترتين . إذ بلغ متوسط نصيب القطاع الصناعي من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص ، ٣٧.٧% في الفترة الأولى و ٣٨.٣% في الفترة الثانية ومن ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ / ٢٠١٦ / ٢٠١٧ لوجدنا أنه يدور حول نفس المتوسط السابق .

وبالتالي يمكن القول أن أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك إلى قطاع الأعمال الخاص لم تساهم مساهمة تذكر في زيادة نصيب القطاع الخاص من الاستثمار والناتج الصناعي (\*\* ) . وبالتالي لم تساهم بشكل محسوس في التخفيف من الاختلال الهيكلي في البنية الاقتصادية والإنتاجي (\*\* ) .

( \* ) يلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد هبطت من ٢٧.٨% في المتوسط في الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٩ إلى ٢٠% في الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩ ثم إلى ١٥.٤% في الفترة من عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ .

( ١ ) البنك المركزي المصري : النشرة الإحصائية الشهرية عدد ١٤٠ ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٤٢) ص ١٢٢، ١٢١ .

( ٢ ) المرجع السابق مباشرة جدول رقم ( ٤٥ ) ص ١٢٨ .

( \*\* ) قام الباحث بتقدير هذا المعدل اعتماداً على البيانات الواردة عن معدلات التضخم للسلع الغذائية بالمرجع السابق مباشرة ، جدول رقم ( ٤٢ ) ، ص ١٢٢ ، ١٢١ .

( ٣ ) لمزيد من التفصيل حول هذه المزايا والحوافز يرجى الرجوع إلى :

- د . على عبد العزيز سليمان : حوافز الاستثمار الخاص في مصر ، ضمن بحوث ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الحمات ، ١٩٩٧ = .

= د . سميحة السيد فوزي انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار ، حالة الاستثمار الصناعي الخاص بالعاشر من رمضان ، مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

( \* ) نقول من الاستثمار والناتج المحليين الصناعيين ، لأن جزء من هذه الأرصدة قد يستخدم لتمويل رأس المال العامل .

( \*\* ) يلاحظ أن ذلك قد تزامن مع تراجع نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤.٨% في المتوسط في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩ إلى ٢٣.٨% في المتوسط في الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ . د . سامية عمار : تحرير التجارة وأداء الصادرات الصناعية في مصر ، مجلة النهضة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ٩٤ ، أكتوبر ٢٠٠١ ، جدول رقم ( ٥ ) ص ٤٣ .

بيد أن نصيب هذه الصناعات من الناتج المحلي الإجمالي قد استمر في الهبوط حتى بلغ ١٨% في المتوسط في الفترة من عام ٩٩ / ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ . بل أنه هبط إلى ١٦.٣% في العام الأخير .

قام الباحث بتقدير هذا المتوسطات اعتماداً على البيانات الواردة في :-

- المجلة الاقتصادية ، البنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة .

- النشرة الإحصائية الشهرية البنك المركزي المصري ، ١٤٠٤ ، مرجع سبق ذكره ص ١٨، ١٧ .

(٣) التراجع العام في نصيب القطاعات السلعية من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك إلى قطاع الأعمال الخاص من ٥٣.٧٨% في عام ١٩٩١ / ٩٠ إلى ٤٥.٠٣% في عام ١٩٩٣ / ٩٢ ثم إلى ٤٢.٨% في عام ٩٤ / ٩٥ ثم إلى ٤١.٨% في عام ٩٩ / ٢٠٠٠ ، إلى أن استقر حول ٤٠.٥% حتى نهاية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ثم أخذ اتجاه تنازلي الي اقل من ٤٠% خلال معظم الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٦ بينما ارتفع الي ٥٠.٥% عام ٢٠١٦/٢٠١٧ .

وقد ساهم ذلك في تناقص نصيب القطاعات السلعية في الاستثمارات المنفذة كما يوضح ذلك الجدول السابق رقم (٣) . وخاصة مع تراجع نصيب قطاع الأعمال العام في هذه الاستثمارات منذ عام ١٩٩١ ، تمشياً مع سياسة الخصخصة والحد من دور قطاع الأعمال العام في النشاط الاقتصادي.

(٤) زيادة نصيب قطاعات التجارة والخدمات من أرصدة الإقراض والخصم (\*) الممنوحة من البنوك إلى قطاع الأعمال الخاص .

فقد استمر نصيب التجارة من هذه الأرصدة في التزايد (\*) من ٢٢.٧% في عام ١٩٩١ / ٩٠ حتى بلغ ٣٤.٥٩% في عام ١٩٩٦ / ٩٥ . ثم أخذ في التناقص التدريجي حتى وصل إلى ٢٤% في عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ . ويلاحظ أن الزيادات المحسوسة في هذه النسبة قد تزامنت مع إزالة السقف الائتماني - الرئيسي والفرعي - المفروض على القطاع الخاص التجاري في أكتوبر ١٩٩٢ . حيث زادت هذه النسبة من ٢٣.٢١% في عام ٩١ / ١٩٩٢ إلى ٢٧.١٤% في عام ٩٢ / ١٩٩٣ ، ثم إلى ٣٠.٦% في عام ٩٣ / ١٩٩٤ .

أما عن قطاع الخدمات فقد أخذ نصيبه من هذه الأرصدة في التقلب خلال سنوات الفترة من عام ٨٩ / ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ . وقد بلغ ذروته في عام ٩٨ / ١٩٩٩ إذ بلغ ٢٨% في ذلك العام ، في حين بلغ قاع تقلبه ٢٢.٨٩% في عام ٩١ / ١٩٩٢ . بيد أنه أخذ في التصاعد التدريجي من عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ حيث بلغ ٢٩.١% في ذلك العام ، إلى أن بلغ ٣٥.٢٥% في عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، أي ما يزيد عن ثلث هذه الأرصدة في ذلك العام ثم اتجاه هبوطي في الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الي ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى وصلت الي اقل قيمة لها في فترة الدراسة عند ٨.٦% ثم عاودت الارتفاع عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لتصل ١٤.٣% .

وحيث أن أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لقطاع الأعمال الخاص تمثل نسبة حاسمة سواء من إجمالي أرصدة الإقراض والخصم أو من إجمالي الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف، فإن نمط توزيع القطاع الخاص لما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية من البنوك ما بين الأنشطة الاقتصادية، إنما يؤثر بعمق في حجم مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية في كل من هيكل الاستثمارات المنفذة وهيكل الناتج المحلي الإجمالي.

(٣)

### سياسة أدون الخزنة

بدأ البنك المركزي المصري منذ شهر يناير عام ١٩٩١ بإصدار أدون الخزنة كأداة من أدوات إدارة السيولة المحلية وتمويل جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة . وذلك من خلال موارد حقيقية . ويعني ذلك أن سياسة أدون الخزنة قد انطوت على تحقيق وظيفتين هما:-

- وظيفة نقدية تبلورت في الحد من التوسع النقدي الناتج عن فائض ميزان المدفوعات .
- وظيفة مالية تمثلت في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة للدولة .

ويصور الجدول التالي رقم (٤) تطور حجم الرصيد القائم من أدون الخزنة وذلك خلال سنوات الفترة من عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .

### جدول رقم (٤)

تطور رصيد أدون الخزنة خلال السنوات ١٩٩١/٠٩ - ٢٠١٧/٢٠١٨

السنة نهاية يونيو	رصيد أدون الخزنة بقيمة بالمليون جنيه
-------------------	--------------------------------------

(\*) جدير بالذكر أن القطاع الخاص يعتمد أيضاً على الاقتراض الخارجي لتمويل جزء من نشاطه سواء في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل أو في شكل تسهيلات موردين ، كما يعتمد كذلك على ما يصدره من سندات وأسهم . ويلاحظ أن ما تحوزه البنوك من أوراق مالية لا يشكل سوى نسبة صغيرة من إجمالي مطلوبات البنوك من هذا القطاع . فقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ٩.٥% . مما يعني أن مطلوبات البنوك من القطاع الخاص من أرصدة الإقراض والخصم قد بلغت نسبتها إلى إجمالي مطلوباتها من هذا القطاع في المتوسط ٩٠.٥% خلال هذه الفترة

٤٠٠٧	٩١/٩٠
١٧٠٥٣	٩٢/٩١
٣٠٥٣٥	٩٣/٩٢
٣٥١٧١	٩٤/٩٣
٢٦٨٨٢	٩٥/٩٤
٢٧٢٨٢	٩٦/٩٥
٣٣١٣١	٩٧/٩٦
٣٨٠٠٠	٩٨/٩٧
٢٥٥٥٨	٩٩/٩٨
٢٥٣٩٣	٢٠٠٠/٩٩
٢٩٣٣٤	٢٠٠١/٢٠٠٠
٤٠٠٠٧.٣	٢٠٠٢/٢٠٠١
٥٥٣١٨	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٨٣٧٧٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١٢٤٩٠٧	٢٠٠٥/٢٠٠٤
١٠٣١٤٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١١٨٦٥٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١٤٦٤٣٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧
-	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٣٩٠٨٠	٢٠١٠/٢٠٠٩
٢٦٦١٢١	٢٠١١/٢٠١٠
٣٥٦١٠٣	٢٠١٢/٢٠١١
٣٧٣٣٩٨	٢٠١٣/٢٠١٢
٤٢٥٨٧٤	٢٠١٤/٢٠١٣
٤٧١٥٢١	٢٠١٥/٢٠١٤
٥٣١٥٤٣	٢٠١٦//٢٠١٥
٦٥٦٧٤٠	٢٠١٧/٢٠١٦
٨٥٨٠٠٤	٢٠١٨/٢٠١٧
١٢٢٦٠٦٦	

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .

( \*\* ) يلاحظ أن رصيد أدون الخزنة في نهاية العام المالي لا يسجل حجم كل عمليات الأدون التي تمت خلال العام فهو مجرد رصيد سنوي فقط . لذا فإن الرصيد الصحيح لأدون الخزنة يحتم التسجيل الأسبوعي لها . ففي عام ٢٠٠٨ ، مثلاً ، ازداد رصيد الأدون من ١٤١.١ في فبراير حتى بلغ ١٥٠.٥ في أبريل ثم أخذ في التناقص حتى بلغ ١٤٦.٥ في يونيو ثم أخذ في التزايد حتى بلغ ١٦٥.٥ مليار جنيهاً في سبتمبر من ذات العام . البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد ١٤٠ ، مرجع سبق ذكره .

والحقيقة أن غالبية حائزي هذه الأدون هم (١) :

( ١ ) بنوك القطاع العام التي بلغ حجم ما تحوزه من إجمالي الأدون في سبتمبر من عام ٢٠٠٨ ما يقدر ٥٦٥٧٢ مليون جنيهاً . أي بنسبة ٣٩.٨% من إجمالي قيمة الرصيد القائم من الأدون في الشهر نفسه و البالغ ١٦٥٤٤ مليون جنيهاً .

(١) قام الباحث بتقدير هذه القيم والنسب من جدول رقم ( ٣٨ ) ص ١١٣ ، ١١٤ الوارد بالنشرة الإحصائية الشهرية ع ١٤٠ ، البنك المركزي المصري ، ٢٠٠٩ .

(٢) انظر النشرات الإحصائية السنوية من عام ٢٠٠٩-٢٠١٧/٢٠١٨ ، أعداد مختلفة ، البنك المركزي المصري.

- ( ٢ ) البنوك الخاصة التي بلغ حجم ما تحوزه من إجمالي الأذون في سبتمبر من عام ٢٠٠٨ ما يقدر ٥٢٤٠٩ مليون جنيهاً . أي بنسبة ٣١.١% من إجمالي قيمة الرصيد العائد من الأذون في الشهر نفسه .
- ( ٣ ) العملاء الأجانب وبلغ ما يحوزونه من أرصدة أذون خزانة في سبتمبر ٢٠٠٨ ما نسبته ١٨.٣% . أي أن البنوك الخاصة والعملاء الأجانب يستحوذون على ما يقرب من ٥٠% من الرصيد القائم من أذون الخزانة في سبتمبر ٢٠٠٨ .
- ( ٤ ) تنامي ارصدة أذون الخزانة باستمرار خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتي ٢٠١٧/٢٠١٨ حتي وصلت الي ١٢٢٦.٠٦٦ مليار جنية في نهاية الفترة .

( ٤ )

### التحرير الهيكلي للجهاز المصرفي

يقصد بالتحرير الهيكلي للجهاز المصرفي إزالة القيود المفروضة قانوناً على البنوك فيما يتعلق:

\* بتخصص البنك في تمويل قطاعات معينة.

\* بعدم قبول البنك لنوع معين من الودائع.

\* بعدم اتجار البنك في الأوراق المالية.

\* بعدم ممارسة البنك لأنشطة معينة.

والحقيقة أن موجة التحرر الهيكلي لنشاط المصارف قد بدأت في البلدان الرأسمالية في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وذلك كرد فعل لعدد من المستجدات في الأسواق المالية والنقدية في هذه البلدان منها (١) :

- المنافسة الكبيرة من جانب المؤسسات المالية غير المصرفية لنشاط المصارف. مما جعل سوق الأخيرة عرضة للتآكل.

- تراجع معدلات الربح المتأتية للمصارف من أوجه نشاطها التقليدي.

- تراجع معدلات نمو الودائع لدى المصارف.

- تراجع معدلات نمو القروض المقدمة من المصارف.

فهذه المؤسسات المالية غير المصرفية شكلت منافساً قوياً - يعمل في ظل قيود أقل ورقابة أخف - للمصارف . مما دفع الأخيرة إلى المطالبة - في هذه البلدان - بإزالة القيود المفروضة عليها فيما يتعلق بإتباع نمط معين للحصول على الموارد أو لاستخدامها . وهنا استجابت السلطات النقدية في تلك البلدان بالسماح لكافة أنواع البنوك بتنوع واسع لعملياتها امتد إلى :

- السماح للبنوك بحيازة الأوراق المالية من أسهم وسندات .

- السماح للبنوك بممارسة أنشطة التأجير التمويلي .

- السماح للبنوك بالتوسع في العمليات خارج الميزانية .

- السماح للبنوك بإنشاء صناديق الاستثمار .

- السماح للبنوك بإصدار شهادات الإيداع الكاملة للتداول .

- السماح للبنوك بتسديد بعض محافظ قروضها .

ولكن يلاحظ أن هذه التغيرات الهيكلية في نشاط البنوك في الدول المتقدمة (\*) قد كانت مدفوعة بعوامل لم تشهدا البيئة المصرفية في مصر . فلم يكن هناك منشآت مالية غير مصرفية في مصر تشكل منافساً قوياً للمصارف المصرفية ، كما أن المصارف في مصر لم تكن تعاني قصوراً في حجم مواردها المالية .

بل أن غالبية هذه المصارف كانت تعاني من وجود حجم كبير معطل من مواردها المالية لا يرجع - كما هو الحال في البلدان المتقدمة - إلى تشبع السوق الداخلي، ولكنه يرجع إلى تراجع عملية التنمية ، وبالتالي ضيق مجالات الاستثمار المنتج .

ولذلك، فإن فكرة التحرر الهيكلي فكرة لا تتناسب اقتصاد يستهدف إنجاز مشروع تنموي ، وما يستلزمه ذلك من تركيز لموارده المالية في مجالات استثمارية وإنتاجية معينة تمليها أولويات المشروع التنموي . لذلك يرفض

( \* ) لقد كانت محصلة هذا التحرر الهيكلي لنشاط المصارف في البلدان المتقدمة هي الأزمة المالية العميقة للنظام المالي والمصرفي في نهاية عام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى إفلاس كبرى البنوك وشركات التأمين وفرض الوصاية عليها من قبل الحكومات .

الباحث اعتبار تجربة البنوك في ألمانيا هي النموذج المثالي للبنك الشامل الذي يمثل أعلى درجات التحرر الهيكلي كما ذهب بعض الدراسات (١) .

ذلك أن البنوك في ألمانيا قد ركزت استثماراتها في مجال القطاع الصناعي تركيزاً كبيراً<sup>(٢)</sup>. حيث شكلت قروض البنوك ٦١%<sup>(\*)</sup> من التزامات الشركات الألمانية في عام ١٩٩٥ .

ولذا يرى الباحث أن التحرير الهيكلي للجهاز المصرفي المصري يشكل فعلاً اتجاهًا معاكسًا للتنمية في مصر . فقد تبلور هذا التحرير الهيكلي فيما يلي :-

- السماح للبنوك بإنشاء صناديق استثمار تابعة لها تعمل في مجال شراء وبيع الأوراق المالية<sup>(\*)</sup> . وقد أخذ عدد هذه الصناديق في الزيادة حتى بلغ في عام ٢٠٠٣ (٢٣) صندوقاً برأس مال ٣.٩ مليار جنيهاً ، في حين بلغ إجمالي استثمارات هذه الصناديق في أذون الخزانة ما يساوي ١٢٤٤٢ مليون جنيهاً في يونيو ٢٠٠٨ من إجمالي وثائق استثمار تملكها هذه الصناديق بلغت ١٣.٦ مليار جنيهاً . بعد أن كان ٢١٠ مليون جنيهاً في يونيو ٢٠٠٤ . وهذا يعني أن هذه الصناديق هي صناديق لتوظيف الأموال أكثر منها صناديق استثمار<sup>(١)</sup> .

- السماح للبنوك بحيازة حصة متزايدة من الأوراق المالية - سندات وأذون خزانة - بحيث أدى ذلك إلى تراجع نسبة أرصدة الإقراض والخصم إلى رصيد الأوراق المالية لدى البنوك من ( ٣٠٠% ) في يونيو ٢٠٠٢ إلى ( ٢٥٥% ) في عام ٢٠٠٤ ثم إلى ( ١٦٧% ) في يونيو ٢٠٠٦ والى ( ١٩٠% ) في يونيو ٢٠٠٨ . مع ملاحظة أن إجمالي حيازة البنوك - عدا المركزي - من الأوراق المالية بلغ في يونيو ٢٠٠٨ (٢٠١٨٥٨) مليون جنيهاً ، كان نصيب سندات وأذون الخزانة منها ١٤٨٦٦٥ مليون جنيهاً ونصيب القطاع الخاص ٣٦٥٢٣ مليون جنيهاً أي بنسبتي ( ٧٣.٦% ) و ( ١٨% ) على التوالي . مما يعني أيضاً أن ( ٧٣.٦% ) من هذه الأوراق مجرد توظيف مالي<sup>(٢)</sup> .

ويعني ذلك أن ثمة تحولاً في هيكل أصول المصارف من التركيز على أنشطة الإقراض والخصم إلى التركيز على توظيف الأموال .

- تقدمت بعض البنوك - البنك التجاري الدولي - بطلب إنشاء شركة تأمين برأس مال ٣٠ مليون جنيهاً وذلك بنسبة مساهمة من قبل البنك في رأس مال الشركة تبلغ ٤٠% وقد مارست الشركة نشاطها منذ منتصف عام ١٩٩٩ .

- أثبتت الدراسات أن غالبية المصارف في مصر قد اتجهت اتجاهًا كثيفاً لأنشطة التجزئة المصرفية Retail Banking . مشجعة بذلك على الاقتراض الاستهلاكي، في وقت يبلغ فيه متوسط معدل الادخار المحلي ١٦% . وهكذا راحت المصارف في مصر مدفوعة بحافز الربح فقط توظف شطراً متزايداً من أموالها في مجالات غير تنموية .

وقد أكد القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ هذا التحرير الهيكلي بإلغاء التمييز بين أنواع البنوك ومعاملتها كلها معاملة واحدة بأنها بنوك فقط .

( ٥ )

### خصخصة البنوك العامة والمشاركة

( ١ ) رشدي صالح عبد الفتاح رشدي : البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي في البلدان النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

( ٢ ) المرجع السابق مباشرة ، ص ٧٨ .

( \*\* ) لاشك أن هذه النسبة كانت أعلى في سنوات تطوير الصناعة الألمانية منذ نهاية القرن التاسع وحتى بداية الحرب العالمية الثانية أو سنوات إعادة أحياء وبناء الصناعة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية .

( \*\* \* ) بلغ عدد صناديق الاستثمار المملوكة للبنوك ٣١ صندوقاً في يونيو ٢٠٠٦ .

( ١ ) - البنك المركزي المصري :

- المجلة الاقتصادية ، مج ٤٢ ، ٤٤ ، ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ص ٤٢ .

- التقرير السنوي ٢٠٠٣ ، ص ٩١ .

- النشرة الإحصائية الشهرية ٧٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

( ٢ ) المرجع السابق مباشرة .

على الرغم أن إحدى السمات المميزة للمؤسسات المالية - والمصرفية منها تحديداً - عالمياً ومحلياً هي شدة التركيز في رموس أموالها ، بحيث غدا السلوك الاحتكاري هو النمط السائد في ممارسات هذه المؤسسات ، فإن إحدى نقاط النقد التي طالما دأبت المؤسسات المالية والنقدية الدولية على التشديد عليها في مصر هي أن المصارف العامة والمشاركة هيمنت في وقت ما على (٨٤%) من حجم الودائع في الجهاز المصرفي المصري . وهي سيطرة تكبت المنافسة وتشوه الأسعار النقدية والمصرفية، بما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد المالية للجهاز المصرفي، وذلك من وجهة نظر هذه المؤسسات.

ولاسيما أن سياسات المصارف العامة والمشاركة خاضعة للسياسة العامة للحكومة التي فضلت دوماً إحلال الأوامر الإدارية والضغوط محل قوى السوق بشأن توزيع وتخصيص وتحديد أسعار الموارد المالية للجهاز المصرفي.

ويرى الباحث أن فكرة التوزيع الكفء للموارد، بل وهيكلة الأسعار الذي يسود في فترة ما، هما خياران اجتماعيان يعتمد صدق كل منهما - أي مدى واقعيته - على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

فكل هيكل اقتصادي واجتماعي معين يستلزم لتطويره هيكل معين من الأسعار ومن تخصيص الموارد تخصيصاً مباشراً عندما تعجز آلية الأسعار عن توجيه الموارد نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المراد تطويرها. بيد أن تحقيق ذلك منوط بقيام مشروع مجتمعي يتخذ من تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني استراتيجية اجتماعية تستلزم تركيز الموارد الاقتصادية للمجتمع وتوزيعها بما يعزز من التراكم الاجتماعي.

فقد أثبت واقع العلاقات الاقتصادية الدولية أن توسع النظام الرأسمالي، لم يعد ينتج سوى اقتصاديات متخلفة. إذ لم يعد يوفر هذا التوسع فرصاً لقيام برجوازية مستقلة تضطلع بإقامة اقتصاد وطني متمركز حول ذاته<sup>(١)</sup>.

ومن ثم لم يكن هناك بديلاً أمام النخب في البلدان المتخلفة ومنها مصر، من تبني استراتيجية للتنمية والتطوير تقوم على اتخاذ المشروع العام وسيلة لتطوير هياكل الاقتصاد الوطني.

فضعف فاعلية المشروع الخاص في البلدان المتخلفة، لم يكن سوى نتاج ضعف وتفكك البرجوازية الوطنية في هذه البلدان ، بل وتحولها إلى فئة اجتماعية ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بمصالح رأس المال الدولي وما أرساه من نمط معين لتقسيم العمل الدولي يخدم أهدافه .

وقد أثبتت التجارب التاريخية، كيف تم تكيف النظم النقدية والمصرفية في البلدان المتخلفة، حتى تؤدي دورها في تمكين رأس المال الدولي من ترسيخ تخصص البلدان المذكورة في الحلقات الإنتاجية ذات المحتوى الديناميكي المتأخر ، وفي تحويل الفائض الاقتصادي منها إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

كما أثبتت هذه التجارب أيضاً ، الدور الذي مارسه رأس المال المصرفي الإنجليزي - والذي أخذ عدة أشكال منها البنك الأهلي المصري - ضد رأس المال المصرفي المصري - بنك مصر - حينما وقف صامتاً - وقد أوكلت إليه الحكومة بمهام البنك المركزي المصري حينئذ - إزاء الأزمة المالية التي تعرض لها بنك مصر في عام (١٩٣٧) إلى أن تدخلت الحكومة وقدمت له الدعم المالي .

كما أن رفض البنوك الأجنبية في مصر تمويل محصول القطن عام (١٩٥٧) وقيام البنك الأهلي المصري بتسريب معلومات عن صفقة الأسلحة التشيكية عام (١٩٥٥) ، قد فرض على النخبة الحاكمة في مصر - حينئذ - تمصير البنوك في عام (١٩٥٧) ثم تأميمها في ١١ يوليو عام ١٩٦١ ، وإن كان قد تم تأميم بنكي الأهلي ومصر في عام (١٩٥٦)<sup>(١)</sup>.

( ٢ ) لمزيد من التفصيل حول دور النظم النقدية في البلدان المتخلفة في ترسيخ التخلف وحول دور النظم النقدي والمصرفي في مصر إبان مرحلة الاحتلال الإنجليزي يرجى الرجوع إلى :

- د . رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، (١٩٨٧) .

- د . عبد الهادي على النجار ، التحليل النقدي ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، (١٩٨٥) .

( ١ ) - على نجم : الجهاز المصرفي المصري : مراحل التطور وتوجهات الإصلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

- على نجم : أنا ضد بيع البنوك للأجانب رغم بداياتي في بنك إيطالي ، حوار مع جريدة المصري اليوم ، جريدة المصري اليوم ٢ / ١٢ / ٢٠٠٦ .

وقد كان الهدف الرئيسي من تأميم البنوك في مصر، توفير التمويل اللازم للخطط الاقتصادية، مع السيطرة الوطنية على الموارد المالية للمجتمع المصري وتركيزها وتخصيصها في ظل المشروعات التنموية الواردة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وقد تم تخصيص البنوك تخصصاً قطاعياً فيما بين عامي (١٩٦١ ، ١٩٦٦) ، حيث يتخصص كل بنك في تقديم التمويل لقطاع معين ، وتخصصاً وظيفياً في الفترة من عام (١٩٦٧) حتى عام (١٩٧٣) ، حيث يتخصص كل بنك في توفير التمويل لنشاط معين (\*) .

بيد أن البنوك قد قامت بتوفير التمويل اللازم لتنمية قطاعي الزراعة والصناعة منذ بداية الستينيات من القرن العشرين وحتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، وذلك بتقديم الائتمان للمشروعات الاستثمارية العامة التي كانت ترد بالخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وتشير الإحصائيات إلى أن نصيب قطاعي الزراعة والصناعة (\*\* ) من التمويل المصرفي قد ازداد من (٣١%) في عام (١٩٥٨) من إجمالي التمويل المصرفي إلى (٤٥%) في عام (١٩٧٥) (٢) ، لينخفض إلى (٣٨%) في عام (١٩٨٥) (٣) ليرتفع مرة أخرى إلى (٤٠.٤%) في عام (١٩٩٠) (٤) .  
بيد أنه هبط إلى (٣٣.٨%) في عام (١٩٩٦) ، وإن ازداد إلى (٣٩.٥%) في عام (٢٠٠٠) ، لينخفض مرة أخرى إلى (٣٥.٥%) في عام (٢٠٠٤) ثم إلى (٣١%) في عام (٢٠٠٨) .

وقد نشط برنامج خصخصة البنوك في العام المالي (٩٩ / ٢٠٠٠) وحتى الآن. حيث تخارج المال العام - بما فيه البنوك - من (١٧) بنكاً مشتركاً تخارجاً تاماً وذلك حتى يونيو (٢٠٠٧) .  
كما تمت خصخصة (٨٠%) من قيمة بنك الإسكندرية في أكتوبر (٢٠٠٦) ولم يتبق سوى أربعة بنوك مشتركة حتى يونيو (٢٠٠٩) وهي :

- البنك العربي الأفريقي . - المصرف المتحد .

- البنك البريطاني العربي التجاري . - بنك التمويل المصري السعودي .

وقد أكد محافظ البنك المركزي المصري انه سوف يتم خصخصة المساهمات العامة في هذه البنوك الأربعة بنهاية عام (٢٠١١) .

ويلاحظ أن خصخصة المساهمات العامة في البنوك المشتركة قد صاحبها عدد من التغيرات الهيكلية منها ما يلي (\*) .

(١) زيادة نسبة الأوراق المالية التي تحوزها البنوك وذلك خلال الفترة من عام (٩٧ / ١٩٩٨) حتى عام (٢٠٠٧) / (٢٠٠٨) إلى إجمالي ما تمنحه من ائتمان، ويصور الجدول التالي رقم (٥) تطور نسبة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية إلى جملة الائتمان المحلي وذلك خلال الفترة من عام (٩٩ / ٢٠٠٠) حتى عام (٢٠١٦ / ٢٠١٧) .

#### جدول رقم (٥)

#### تطور حيازة البنوك (\*) من الأوراق المالية

#### وتطور الائتمان المحلي خلال السنوات ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠١٧/٢٠١٦ القيمة بالمليون

الائتمان المحلي	ما تحوزه البنوك من أوراق مالية	القيمة بالمليون ٣ (***) = ١ / ٢ %
-----------------	--------------------------------	--------------------------------------

(\*) تناول الباحث هذه النقطة بالتحليل في المبحث الثالث من الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(\*\*) يلاحظ أن هيكل الزراعة والصناعة ، قد أخذ في التحول الجذري منذ بداية الستينات . إذ زاد نصيب الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج الصناعي ، كما زادت نسبة حيازة الفلاحين للأراضي الزراعية .

(٢) د . معبد على الجارحي : التطورات والسياسات النقدية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع ٣٩٦ ، ١٩٨٤ ، ص٤٢ .

(٣) د . محمود الطنطاوي الباز : حجب الائتمان الإنتاجي المدعوم والركود الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٨ .

(٤) د . أحمد عبد الحليم محمد : دور القطاع المصرفي في تطوير الصناعة المصرية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي ، مجلة مصر

المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع ٤٢٨ ، ١٩٩٢ ، جدول رقم (٤) ، ص١٢٥ .

(\*) يلاحظ أن نشرات البنك المركزي المصري لم توفر بيانات تفصيلية عن نشاط البنوك الخاصة حتى الآن .



السنة	( ١ )	( ٢ )	
٢٠٠٠ / ٩٩	٢٨٦٦٣٩	٨٥٦١٥	٢٩.٧
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٣٢١٨٧٠	١٤٣٥١٢	٤٤.٦
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٣٦٠٠٩٠	١٧٨٠٤١	٤٩.٤
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٣٨٧٤٤٦	٢١٨٣٠٧	٥٦.٣
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٤٢٢٠٤٠	٢٧٥٦٠١	٦٥.٣
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٤٦٦٧٧١	٣٣٤٠٥٥	٧١.٦
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٥٠٩٥٣٢	٣٢٠٨٨٢	٦٣
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٥٣١٣١٤	٣٠٧٥٦٤	٥٨
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٥٧٠٩٥٣	٣٠٥٦٦٦	٥٣.٥
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٦٩٥٣٢٥	٣٣٢٥٩٧	٤٧.٨
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٧٧٥٢٦٨	٤٠٥٨٩٥	٥٢.٣
٢٠١١ / ٢٠١٠	٨٩٢٧٦٦	٤٧٤١٧٩	٥٣.١
٢٠١٢ / ٢٠١١	١٠٧٢٥٦٦	٥٥٥٣٢٦	٥١.٨
٢٠١٣ / ٢٠١٢	١٣٤٣١٤٠	٦٥٣٨٨٩	٤٨.٦
٢٠١٤ / ٢٠١٣	١٦٢٥١٤١	٨٢٥٥٢٤	٥٠.٨
٢٠١٥ / ٢٠١٤	١٩٧٨٢١١	١٠١٦٠٢٥	٥١.٣
٢٠١٦ / ٢٠١٥	٢٤٦٠١١٥	١٢٨٣٦١٦	٥٢.١
٢٠١٧ / ٢٠١٦	٣١١١٢٧٠	١٥٣٧٠٣٦	٤٩.٤

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ٧٨ ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، جدول رقم (٤) ، ص ١٥ - ١٦ .
- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ١٤٠ ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٤) ، ص ٢٧ - ٢٨ .
- ( \* ) بما فيها البنك المركزي المصري .
- ( \* \* ) قام الباحث بتقدير هذه النسبة .

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن هناك زيادة كبيرة في نسبة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية إلى إجمالي الائتمان المحلي. إذ زادت هذه النسبة من (٢٩.٧%) في عام (٢٠٠٠/٩٩) إلى (٤٤.٦%) في عام (٢٠٠١/٢٠٠٠) ثم إلى (٥٦.٣%) في عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢) وإلى (٧١.٦%) في عام (٢٠٠٥/٢٠٠٤) وإن أخذت في التراجع بعد ذلك حتى بلغت (٥٣.٥%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) وتدور حول ٥٠% في الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦. ورغم هذا التراجع إلا أنها ظلت أعلى كثيراً مما كانت عليه في عام (٢٠٠٠/١٩٩٩). وتعكس الزيادة الكبيرة في هذه النسبة، اتجاه البنوك إلى تركيز عملياتها في أصول أكثر سيولة وأماناً وذات عائد مناسب مقارنة بالفروض التي تنسم بأنها أقل سيولة وأماناً وإن كانت ذات عائد أعلى. وسوف تزيد هذه النسبة كثيراً إذا ما قمنا بتقدير نسبة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية حكومية إلى ما تحوزه من أوراق مالية . ويصور الجدول التالي رقم ( ٦ ) تطور كل من :

- ما تحوزه البنوك من أوراق مالية .
- ما تحوزه البنوك من أوراق مالية حكومية.
- نسبة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية حكومية إلى ما بحوزتها من أوراق مالية.

### القيمة بالمليون

#### جدول رقم (٦)

السنة	ما تحوزه البنوك من أوراق مالية ( ١ )	ما تحوزه البنوك من أوراق مالية حكومية ( ٢ )	$\frac{٢}{١} = ٣$ %
٢٠٠٠ / ٩٩	٨٥٦١٥	٧٣٦٤٦	٨٦

٩٠.٣	١٢٩٦٧٦	١٤٣٥١٢	٢٠٠١/٢٠٠٠
٩١.٤	١٦٢٦٧٥	١٧٨.٤١	٢٠٠٢/٢٠٠١
٩٣.٤	٢٠٣٨٤٥	٢١٨٣.٧	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٩٣.٧	٢٥٨١٧٨	٢٧٥٦.١	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٩٣.٢	٣١١٣٧٦	٣٣٤.٥٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٩٢.٢	٢٩٥٩٧٤	٣٢٠.٨٨٢	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٩٠.٤	٢٧٨.١٢	٣.٧٥٦٤	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٨٨.٩	٢٧١٧٨٨	٣.٥٦٦٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٨١.٧	٢٧١٧٨٨	٣٣٢٥٩٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٩٨	٣٩٧٨.٤	٤.٥٨٩٥	٢٠١٠/٢٠٠٩
٩٢.٨	٤٤.٠٤١٠	٤٧٤١٧٩	٢٠١١/٢٠١٠
٩٧.٧	٥٤٢٧٩٢	٥٥٥٣٢٦	٢٠١٢/٢٠١١
٩٥.٩	٦٢٧١٣٩	٦٥٣٨٨٩	٢٠١٣/٢٠١٢
٩٩.٧	٨٢٣٧٧.٠	٨٢٥٥٢٤	٢٠١٤/٢٠١٣
٩٨.٨	١٠٠.٤٣٤٢	١٠١٦.٢٥	٢٠١٥/٢٠١٤
٩٣	١١٩٣٥٩٥	١٢٨٣٦١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
٩٧	١٤٩١٤٦.٠	١٥٣٧.٣٦	٢٠١٧/٢٠١٦

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ١٤٠ ، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (٤) ، ص ٢٧ - ٢٨ .

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ٧٨ ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، جدول رقم (٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ - ١٦ .

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن ثمة زيادة كبيرة في نسبة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية حكومية إلى إجمالي ما يحوزه الجهاز المصرفي من أوراق مالية. إذ ارتفعت هذه النسبة من (٨٦%) في عام (٢٠٠٠/٩٩) إلى (٩١.٤%) في عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) ثم إلى (٩٣.٧%) في عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣) وإن أخذت في التناقص حتى بلغت (٨٨.٩%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) ثم أخذت اتجاه صعودي حتى بلغت ٩٩.٧% عام ٢٠١٤/٢٠١٣. وهذا يؤكد أن البنوك إنما تستثمر جزءاً كبيراً من مواردها في أصول مالية آمنة وذات قدر عال من السيولة وهي الأذون والسندات على الخزانة. ففي عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) ، كان (١١.١%) مما في حوزة البنوك من أوراق مالية تمثل أوراق مالية صادرة عن القطاعين الخاص العام ، وهي نسبة ضئيلة جداً ، في اقتصاد أصبح يعتمد أساساً على المشروع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغت نسبة مساهمته في هذا الناتج (٦٢%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) .

(٢) تناقص نصيب القطاعات السلعية من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لغير الحكومة.

وإذا قمنا بتقدير نسبة نصيب القطاع السلعي من إجمالي أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لغير الحكومة خلال الفترة من عام (٢٠٠٠/٩٩) وحتى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) ، لوجدنا أن ثمة اتجاهًا عامًا نحو تراجع هذه النسبة باستثناء عام ٢٠١٧/٢٠١٦ التي وصلت الي ٦٧.٢% ويرجع هذا الي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع.

ويصور الجدول التالي رقم (٧) تطور كل من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لغير الحكومة ونصيب قطاعي الزراعة والصناعة (القطاعات السلعية) من هذه الأرصدة.

جدول رقم (٧)

تطوير أرصدة الإقراض والخصم ونصيب

القطاعات السلعية منها خلال السنوات ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠١٧/٢٠١٦. القيمة بالمليون جنيهاً

السنة	أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة (١)	نصيب القطاعات السلعية من هذه الأرصدة (٢)	٣ = ١ / ٢ %*
٢٠٠٠ / ٩٩	٢١٤٣٦٧	٨١٣٩٤	٣٨
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٢٢٨.٩٦	٨٧٩٨٢	٣٨.٦

٣٨.٩	٩٦٥٧٤	٢٥١٥٣٨	٢٠٠٢/٢٠٠١
٣٧.٩	١٠٢٩٥٤	٢٧١٤٢٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٣٨.١	١٠٦٧١٦	٢٧٩٩٩٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٣٨.٢	١٠٩٤٣٩	٢٨٦١٧٧	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٣٥.٥	١٠٧٥٤٨	٣٠٣٠٤٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٣٦.٤	١١٩١٩٣	٣٢٧٠٦٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٣٣.٧	١٢٤٧٢٧	٣٧٠٢٢٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٤١	١٦٣٨١٣	٣٩٩٢٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤١.٦	١٧٧٠٧٦	٤٢٦٦٠٦	٢٠١٠/٢٠٠٩
٣٣.٧	١٨٣٩٦٥	٤٥٥٩٤٨	٢٠١١/٢٠١٠
٥٢.٩	٢٥٠٣٢٧	٤٧٣١٤٧	٢٠١٢/٢٠١١
٤١.٦	٢١٣٦٠٧	٥١٣٣٤٠	٢٠١٣/٢٠١٢
٤٢.٥	٢٣٢٧٨٩	٥٤٧٠٥٠	٢٠١٤/٢٠١٣
٤٣.٧	٢٨٥٠٤٥	٦٥١٥٧٨	٢٠١٥/٢٠١٤
٤٢.٣	٣٢٥٢٤٠	٧٦٨٩٨٧	٢٠١٦/٢٠١٥
٦٧.٢	٧٢٠٣٦٠	١٠٧١٧٣٤	٢٠١٧/٢٠١٦

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ١٤٠ ، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (٨) ، ص٣٣ - ٣٤ .  
( \* ) قام الباحث بتقدير هذه النسبة .

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ٧٨ ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، جدول رقم (٦) ، ص١٩ - ٢٠ .  
يتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن هناك اتجاهاً عاماً لتناقص نصيب القطاعات السلعية من ( \* ) إجمالي أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك (بخلاف البنك المركزي) خلال الفترة من (٢٠٠٠/٩٩) حتى عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) . إذ تناقصه هذه النسبة من (٣٨%) في عام (٢٠٠٠/٩٩) إلى (٣٥.٥%) في عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) ثم إلى (٣٣.٧%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) ثم وصلت عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الي ٤٢.٣% . وهذا يعطي مؤشراً على أن نصيب القطاعات غير السلعية تزايد من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك (بخلاف البنك المركزي) .

ولا شك أن ذلك يؤكد أن فترة خصخصة البنوك العامة منذ عام (٢٠٠٠/٩٩) كان مصحوباً بتنامي الاختلالات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي في شكل تراجع نصيب القطاعين الزراعي والصناعي في أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك .

(٣) زيادة نصيب القطاع العائلي من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك :  
فالملاحظ أن نصيب القطاع العائلي من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لغير الحكومة قد شهد زيادة كبيرة خلال الفترة من عام (٢٠٠٠/٩٩) حتى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) .  
ويصور الجدول التالي رقم ( ٨ ) تطور كل من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك ونصيب القطاع العائلي منها خلال الفترة من عام (٢٠٠٠/٩٩) حتى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) .  
جدول رقم ( ٨ )

تطور نصيب القطاع العائلي من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة القيمة بالمليون جنيه من البنوك لغير الحكومة خلال السنوات ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠١٧/٢٠١٦

السنة	أرصدة الإقراض والخصم ( ١ )	نصيب القطاع العائلي من أرصدة الإقراض والخصم ( ٢ )
		٣ = ١ / ٢ %

( \* ) كان ذلك مصحوباً - كما أشرنا سابقاً - بتناقص نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي من (١٧.٨%) في عام (٢٠٠٥/٢٠٠٤) إلى (١٦.٣%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) .

١٣.٥	٢٩٠.٢٣	٢١٤٣٦٧	٢٠٠٠/٩٩
١٣.٥	٣٠.٧٦٥	٢٢٨.٩٦	٢٠٠١/٢٠٠٠
١٣.٢	٣٣٢٩٤	٢٥١٥٣٨	٢٠٠٢/٢٠٠١
١٢.٨	٣٤٦٣٥	٢٧١٤٢٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢
١٣.٢	٣٧.٠١٤	٢٧٩٩٩٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١٤.٤	٤١٢٦٦	٢٨٦١٧٧	٢٠٠٥/٢٠٠٤
١٧.٥	٥٣١٧٤	٣٠٣٠٤٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٨.٣	٥٩٩٣٨	٣٢٧٠٦٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١٩.٥	٧٨٣٣٢	٤٠١٤٢٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٩.٦	٨٤٥٨٩	٤٢٩٩٥٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٩.٩	٩٢٧٩٢	٤٦٥٩٩٠	٢٠١٠/٢٠٠٩
٢٠.٩	٩٩٢٠٧	٤٧٤١٣٩	٢٠١١/٢٠١٠
٢٢.١	١١٢٤٢٨	٥٠٦٧٣٦	٢٠١٢/٢٠١١
٢٣.٢	١٢٧٩٢١	٥٤٩١٢٠	٢٠١٣/٢٠١٢
٢٤.٧	١٤٥٢٦٢	٥٨٧٨٥٣	٢٠١٤/٢٠١٣
٢٤.٤	١٧٥٢٩١	٧١٧٩٩٩	٢٠١٥/٢٠١٤
٢٢	٢٠٤٧٨٧٣	٩٤٢٧٢٧	٢٠١٦/٢٠١٥
١٦.٧	٢٣٨٣٤١	١٤٢٦٤٥٧	٢٠١٧/٢٠١٦

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ١٤٠ ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم ( ٨ ) صد ٣٣-٣٤ .

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ٧٨ ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، جدول رقم ( ٦ ) صد ٢٠-١٩ .

يتضح من الجدول السابق رقم ( ١٣ ) أن نصيب القطاع العائلي قد زاد من (١٣.٥%) في عام (٢٠٠٠/٩٩) إلى (١٤.٤%) في عام (٢٠٠٥/٢٠٠٤) ثم إلى (١٧.٥%) في عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) وإلى (١٨.٣%) في عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) وإلى (٢١.١%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) وإلى (٢٤.٤%) عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وأخيراً ١٦.٧% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ .

ويعكس تنامي هذه النسبة ما يراه الباحث من زيادة كبيرة في نشاط البنوك فيما يسمى بالتجربة المصرفية التي تنطوي على ترويج القروض الاستهلاكية لدى القطاع العائلي. ويلاحظ أن هذه النسبة قد اتجهت للارتفاع الكبير إبان التنامي في عملية خصخصة البنوك خاصة في الفترة من عام (٢٠٠٥/٢٠٠٤) حتى عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧). حيث شهدت الفترة من يوليو (٢٠٠٤) حتى مارس (٢٠٠٧) بيع المساهمات العامة في (١١) بنكاً فضلاً عن خصخصة بنك الإسكندرية (١) (٢). وهو ما ترتب عليه زيادة حصة البنوك غير المصرية من (٢٠%) في يونيو (٢٠٠٤) إلى (٣٥%) في يونيو (٢٠٠٧) ، كما زاد نصيب البنوك الخاصة من (٣٦%) في يونيو (٢٠٠٤) إلى (٤٨%) في يونيو (٢٠٠٧) من إجمالي الودائع .

(٤) تزايد نسبة قيمة الأوراق المالية إلى أرصدة الإقراض والخصم لدى البنوك:

فإذا تتبعنا نسبة ما تحوزه البنوك - بخلاف البنك المركزي - من أوراق مالية إلى ما تمنحه من أرصدة إقراض وخصم وكذلك نسبة ما تحوزه من أوراق مالية حكومية إلى ما لديها من أوراق مالية ، وذلك خلال الفترة من عام (١٩٩٩/١٩٩٨) حتى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) لوجدنا اتجاهاً عاماً نحو التزايد للنسبتين. ويصور الجدول التالي رقم (٨) ذلك .

#### جدول رقم (٨)

تطور أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك  
بخلاف البنك المركزي وحيازتها من الأوراق المالية خلال السنوات ١٩٩٩ /٩٨- ٢٠١٧/٢٠١٦ القيمة بالمليون

(١) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، مج ٦٠ ، ع ٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٩١ .

(٢) جريدة الجمهورية ، ٢٤ إبريل ٢٠٠٨ ، ص ١٣ .

السنة	أرصدة الإقراض والخصم (١)	الأوراق المالية (٢)	أوراق مالية حكومية (٤)	١/٢ % (٣)	٥ %٢/٤ (٥)
٩٩/٩٨	٢٠٤١٣٢	٦٠١١٤	٤٠٥٢٩	٢٩.٤	٦٧.٤
٢٠٠٠/٩٩	٢٢٦٧٧٦	٦٠٨١٨	٤١٢٠٢	٢٦.٨	٦٧.٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٤١٤٧١	٧١١٤٢	٤٩٣٤١	٢٩.٥	٦٩.٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٦٦١٠٠	٨٧٧٢٦	٦٤١٦٣	٣٣	٧٣.١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٨٤٧٢٢	١١١٣٣٧	٨٧٣١٨	٣٩.١	٧٨.٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٩٦١٩٩	١٣٧٤٣١	١٠٧٠٦٦	٤٦.٤	٧٧.٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٠٨١٩٥	١٧٠٦٥٩	١٣٤٩٥٢	٥٥.٤	٧٩.١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٢٤٠٤١	١٩٣٩٦٥	١٥٢٧٧٦	٥٩.٨	٧٨.٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٥٣٧٤٦	١٧٦٠٩٨	١٢٨٩٠٥	٥٠	٧٣.٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٠١٤٢٥	٢٠١٨٥٨	١٤٨٦٦٥	٥٠.٢	٧٣.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٢٩٩٥٧	٣٣٢٥٩٧	٢٧١٧٨٨	٧٧.٣	٨١.٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٦٥٩٩٠	٤٠٥٨٩٥	٣٩٧٨٠٤	٨٧	٩٨
٢٠١١/٢٠١٠	٤٧٤١٣٩	٤٧٤١٧٩	٤٤٠٤١٠	١٠٠	٩٢.٨
٢٠١٢/٢٠١١	٥٠٦٧٣٦	٥٥٥٣٢٦	٥٤٢٧٩٢	١٠٩.٥	٩٧.٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٤٩١٢٠	٦٥٣٨٨٩	٦٢٧١٣٩	١١٩	٩٥.٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٨٧٨٥٣	٨٢٥٥٢٤	٨٢٣٧٧٠	١٤٠	٩٩.٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٧١٧٩٩٩	١٠١٦٠٢٥	١٠٠٤٣٤٢	١٤١.٥	٩٨.٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٤٢٧٢٧	١٢٨٣٦١٦	١١٩٣٥٩٥	١٣٦	٩٣
٢٠١٧/٢٠١٦	١٤٢٦٤٥٧	١٥٣٧.٣٦	١٤٩١٤٦٠	١٠٧.٧	٩٧

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ١٤٠ ، جدول رقم (٨) ، ص ٣٣ - ٣٤ ، جدول رقم (٧) ص ٣٢-٣١ .
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٢٠٠٣ ، جدول رقم (٧٥) ص ١٣٨ .

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) ما يلي :

(١) أن نسبة قيمة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية إلى ما تمنحه من تسهيلات ائتمانية (أرصدة الإقراض والخصم) قد شهدت ارتفاعاً مستمراً في الفترة من عام (١٩٩٩/٩٨) حتى عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) لتتخفض بعد ذلك . إذ ارتفعت هذه النسبة من (٢٩.٤%) في عام (١٩٩٩/٩٨) إلى (٣٣%) في عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) ثم إلى (٤٦.٤%) في عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣) وإلى (٥٩.٨%) في عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) لتتخفض إلى (٥٠.٢%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) . ويعني ذلك أن نسبة متزايدة من استخدامات الموارد لدى البنوك تتجه إلى التوظيف في الأوراق المالية وليس إلى الإقراض .

- ويلاحظ أن انخفاض هذه النسبة في عامي (٢٠٠٧/٢٠٠٦) و (٢٠٠٨/٢٠٠٧) كان راجعاً إلى ما يلي :

أ - التناقص في قيمة حيازة البنوك من الأوراق المالية من (١٩٣٩٦٥) مليون جنيه في عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) إلى (١٧٦٠٩٨) مليون جنيه في عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) .

ب - الزيادة كبيرة في أرصدة الإقراض والخصم من (٣٢٤٠٤١) مليون جنيه في عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) إلى (٣٥٣٧٤٦) في عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) .

بيد أن التناقص في حيازة البنوك من الأوراق المالية فيما بين عامي (٢٠٠٦/٢٠٠٥) و (٢٠٠٧/٢٠٠٦) كان راجعاً إلى تناقص ما في حوزة البنوك من أوراق مالية حكومية من (١٥٢٧٧١) مليون جنيه في عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) إلى (١٢٨٩٠٥) مليون جنيه في عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) .

كما أن نسبة كبيرة من الزيادة في أرصدة الإقراض والخصم فيما بين عامي (٢٠٠٦/٢٠٠٥) و (٢٠٠٧/٢٠٠٦) والتي بلغت (٢٩٧٠٥) مليون جنيه كانت من نصيب قطاعات الخدمات والقطاع العائلي

بزيادة قدرها (١٨٧٤٢) مليون جنيهه بنسبة (٦٣%) من الزيادة في أرصدة الإقراض والخصم (\*) .

(٢) أن ثمة زيادة في نسبة قيمة ما تحوزه البنوك من أوراق مالية حكومية إلى نسبة ما تحوزه من أوراق مالية . حيث زادت هذه النسبة من (٦٧.٤%) في عام (١٩٩٩/٩٨) إلى (٦٩.٣%) في عام (٢٠٠١/٢٠٠٠) ثم إلى (٧٨.٤%) في عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢) وإلى (٧٩.١%) في عام (٢٠٠٥/٢٠٠٤) وإن تناقصت بعد ذلك حتى بلغت (٧٣.٧%) في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) ثم اخذت في التزايد مرة أخرى حتى وصلت الي ٩٩.٧ % عام ٢٠١٥/٢٠١٤ .

وهكذا فإن :

\* ثمة تناقص في نصيب القطاعات السلعية من إجمالي أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لغير الحكومة - بخلاف البنك المركزي - خلال سنوات الفترة من عام (٢٠٠٠/٩٩) حتى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) .  
\* هناك زيادة في نصيب القطاع العائلي من أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لغير الحكومة - بخلاف البنك المركزي - خلال سنوات الفترة من عام (٢٠٠٠/٩٩) حتى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) .  
\* ثمة زيادة في نصيب ما تحوزه البنوك من أوراق مالية إلى أرصدة الإقراض والخصم - بخلاف البنك المركزي - في الفترة من عام (٢٠٠٠/٩٩) حتى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) .  
\* هناك زيادة في نصيب ما تحوزه البنوك من أوراق مالية حكومية إلى ما تحوزه من أوراق مالية خلال الفترة من عام (٢٠٠٠/٩٩) حتى عام (٢٠١٥/٢٠١٤) .

\* خصخصة الجهاز المصرفي، لم تتطوي على أي تحسن في نصيب القطاع الخاص مما في حوزة البنوك من أوراق مالية . بل زاد نصيب الأوراق المالية الحكومية إلى مما في حوزة البنوك من الأوراق المالية. وهو ما يعني أن القطاع الخاص لا يزال يعتمد على الاقتراض المباشر من البنوك . كما يؤكد ذلك أن تراكم الدين المحلي للحكومة أصبح وسيلة رئيسية للبنوك لتوظيف أموالها (\*) . مما يمكن معه القول بأن ثمة اتجاه ريعي واضح في السلوك الاستثماري للبنوك . سلوك يترتب عليه إعادة تخصيص الموارد المالية للمصارف نحو مزيد من مجالات التوظيف المالي على حساب إقراض القطاعات الإنتاجية، وخاصة القطاعات السلعية (\*\*).

(\*) قام الباحث بتقدير هذه النسبة اعتماداً على البيانات الواردة عن أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك - بخلاف البنك المركزي - في النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ١٤٠ ، جدول رقم (٨) ، ص٣٣-٣٤ .  
(\*\*) يبدو أن تراكم الدين المحلي للحكومة أصبح له دور فاعل في الحيلولة دون تراكم الفوائض من السيولة لدى البنوك .

## النتائج

- ( ١ ) أن تحرير وتطوير الجهاز المصرفي المصري قد صاحبه ترجع في نصيب القطاعات السلعية من الائتمان المصرفي ومن أرصدة الإقراض والخصم .
  - ( ٢ ) إن التحرير المستمر والمتنامي للجهاز المصرفي المصري قد اقترن بزيادة النسبة من موارده المستخدمة في الاستثمارات الربعية وعمليات المضاربة .
  - ( ٣ ) أن خصخصة المصارف العامة والمشاركة قد امتدت إلي مصارف ناجحة بالمفهوم الاقتصادي . مما يؤكد أن خصخصة المصارف العامة والمشاركة كانت غاية في حد ذاتها.
  - ( ٤ ) أن التحرير المستمر للجهاز المصرفي المصري قد اقترن بضعف درجة المنافسة الفعلية بين وحدات الجهاز المصرفي ، وظهور وتنامي ظاهرة الأرباح غير العادية لدى كثير من المصارف الخاصة .
- ### التوصيات
- ١ - التوقف عن خصخصة البنوك العامة والمشاركة، صيانة للاستقلال المالي والنقدي والمصرفي، وبالتالي تحقيق استقلال عملية التنمية .
  - ٢ - وضع القوانين وتنفيذ السياسات التي تضمن أن تعمل البنوك في مصر وفقاً لفلسفة البنوك الشاملة الألمانية التي طالما ركزت علي الاستثمار الإنتاجي .
  - ٣ - تشجيع ودعم العمل المصرفي الإسلامي في مصر .
  - ٤ - العودة مرة أخرى إلي الإشراف المباشر للبنك المركزي المصري علي المصارف في مصر .
  - ٥ - ربط نسبتي الاحتياطي القانوني والسيولة لدي البنوك بنسبة استثماراتها الإنتاجية إلي إجمالي استثماراتها .، بحيث تقل النسبتان الأوليان كلما زادت النسبة الثانية .
  - ٦ - أن مستوي التطور المالي والمصرفي في مصر يتطلب التركيز علي دور المصارف في عملية التنمية .
  - ٧ - إن مستوي التطور المالي والمصرفي في مصر لم يصل بعد إلي نظيره في البلدان المتقدمة، وبالتالي فإن المنطق يحتم ألا يخضع الجهاز المصرفي المصري لما تخضع له الأجهزة المصرفية في هذه البلدان من تحرير مالي ومصرفي شامل.

## قائمة المراجع

### أولاً : المراجع باللغة العربية

#### أ. الكتب :

- (١) د. أحمد الغندور : السياسة النقدية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- (٢) د. أحمد بديع بليح : اقتصاد الدولي ، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة ١٩٨٦ .
- (٣) د. رمزي زكي : محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- (٤) د. سامي أحمد مراد : دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية ( جاتس ) في رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- (٥) د. عبد الهادي على النجار ، التحليل النقدي ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ١٩٨٥ .
- (٦) د. لطف الله إمام صالح : منظومة سوق المال المصرية ( الجهاز المصرفي - سوق الأوراق المالية - صناعة التأمين ) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠١ .
- (٧) د. محمد دويدار : المنظمة العالمية للتجارة : فلسفتها الاقتصادية وأبعادها القانونية . في الدولة الوطنية وتحديات العولمة ، مكتبة مديبولي ، ٢٠٠٤ .
- (٨) د. محمد رضا العدل : النظرية الاقتصادية الكلية - القسم الأول - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٥ .
- (٩) د. منى قاسم : الإصلاح الاقتصادي في مصر دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ .
- (١٠) سمير محمد الشاهد ، الضوابط العامة للرقابة المصرفية ، أهميتها وأثرها ، مصارف الغد اتحاد المصارف العربية .

#### ب. النشرات والدوريات :

- (١) آلان تيت : مشهورة صندوق النقد الدولية عن السياسة المالية ، مجلة التمويل والتنمية ١٩٩٤ .
- (٢) أمير الفونس عريان : تطورات الأزمة المالية في الأرجنتين ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، القاهرة ، ع (١) ٢٠٠٢ .
- (٣) بنك الإسكندرية : التقرير السنوي ( ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ) .
- (٤) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، مج ٦٠ ، ع ٢٤ ، ٢٠٠٧ .
- (٥) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، ع (٣) ، مج ٥٨ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- (٦) البنك الأهلي المصري ، أهم ملامح قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ، النشرة الاقتصادية ، ٢٠٠٣ .
- (٧) البنك المركزي المصري : المجلة الاقتصادية ، مج ٢ ، ع ٢٤ ، ٢٩ / ١٩٩٣ .
- (٨) البنك المركزي المصري : النشرة الإحصائية الشهرية ، ع ٧٨٤ ، سبتمبر ٢٠٠٣ .
- (٩) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي الاعداد من ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .
- (١٠) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية مج ٤٢ ، ع ٤٤ ، جدول (٣/١) ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ .
- (١١) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، إعداد مختلفة .
- (١٢) بنك مصر - النشرة الاقتصادية : التحرر المالي وكفاءة الجهاز المصرفي في مصر - العدد الأول ، ١٩٩٣ .
- (١٣) بنك مصر : العوامل المؤثرة في سلوك أسعار الفائدة في ظل التحرير المالي ، النشرة الاقتصادية ، ع ١٤ ، ١٩٩٤ .



- (١٤) د. إبراهيم العيسوي : التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة : قضايا المفاهيم والمؤشرات والتشابكات ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة عدد (٤٧٥) - (٤٨٦) ، ٢٠٠٤ .
- (١٥) د. أحمد أبو الفتوح الناقة : تقييم دور سعر الفائدة في استراتيجية الإصلاح المالي في البلاد النامية ، مجلة كلية التجارة للبحث العلمي - كلية تجارة الإسكندرية ، ع ٢ ، مج ٢٩ ، ١٩٩١ .
- (١٦) د. أحمد بديع بليح : تمويل التنمية الاقتصادية الاتجاه الهيكلي في السياسة النقدية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية الاتجاه الهيكلي في السياسة النقدية ، مجلة البحوث القانونية واقتصادية - كلية الحقوق جامعة المنصورة . ع (١٥) أبريل ١٩٩٤ .
- (١٧) د. أحمد عبد الحليم محمد : دور القطاع المصرفي في تطوير الصناعة المصرية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع ٤٢٨ ، ١٩٩٢ .
- (١٨) د. السيد عبد الرحمن السيد : دور القطاع الخاص المصري في تمويل التنمية في ظل التحويلات الجديدة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية تجارة أسيوط مجلد ١٠ ، ع ١٤ يونيو ١٩٩٦ .
- (١٩) د. حازم الببلاوي : استقلال البنك المركزي المصري ومسئولية الحكومة ، جريدة الأهرام ١٠ / ٣ / ٢٠٠١ ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- (٢٠) د. خديجة محمد الأعسر : نحو استراتيجية للتصنيع والتجارة الخارجية في مصر المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة أسيوط ، ع ٢٣ ، ١٩٩٧ .
- (٢١) د. سلوى العنتري : أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الجهاز المصرفي المصري ، يناير ٢٠٠٩ ، على موقع <http://www.haoamish.com> .
- (٢٢) د. سمير أمين : فكرة المراكز والأطراف في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وامتداداتها نحو استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس والتمركزة على الذات ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية السياسية والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع ٣٨٧ - ٣٨٨ ، يناير إبريل ١٩٨٢ .
- (٢٣) د. سهير محمد إبراهيم : انعكاسات سياسات الإصلاح النقدي على سوق النقد المصري المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية تجارة عين شمس ، ع ٢٤ ، مج ٣ ١٩٩٤ .
- (٢٤) د. سهير محمود معتوق : أهمية الدور الإشرافي للبنك المركزي المصري في ظل التحرير المالي ، مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية الاقتصادية السياسية والإحصاء والتشريع ، ع ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، القاهرة ٢٠٠٠ .
- (٢٥) د. عبد الباسط وفا : القطاع المصرفي بين التحرر المالي والرقابة المرنة ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ، العدد ٤٧٥ / ٤٧٦ ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- (٢٦) د. عمر الحي صالح : استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية مجلة البحوث التجارية المعاصرة - جامعة أسيوط ، مج ١٠ ، ع ١٤ ، ١٩٩٦ .
- (٢٧) د. فؤاد هاشم عوض : السياسة النقدية ليست إلا وجهاً واحداً للعملة ، جريدة الأهرام ، ٣ / ٣ / ٢٠٠١ ، القاهرة ٢٠٠١ .
- (٢٨) د. محمود الطنطاوي الباز : حجم الائتمان الإنتاجي المدعوم والركود الاقتصادي في الاقتصاديات النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري ، مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ع ٤٥٣ - ٤٥٤ ١٩٩٩ .
- (٢٩) د. محمود عبد الحافظ : مدى أهمية إعادة هيكلة البنوك المصرية في ظل التحديات العالمية المعاصرة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الدولي الثاني والعشرين لكلية تجارة المنصورة ، ٢٠٠٦ .
- (٣٠) د. معبد على الجارحي : التطورات والسياسات النقدية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع ٣٩٦ ، ١٩٨٤ .
- (٣١) د. نعمده عبد الحميد ثابت : أثر تطبيق معايير لجنة بازل حول الملاءة المصرفية على الأداء المالي لبنوك القطاع المالي العام التجارية في مصر ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة - كلية تجارة سوهاج - جامعة جنوب الوادي ، مج (١٦) ع (١) يونيو ٢٠٠٢ .
- (٣٢) عبد الفتاح الجبالي : مشكلة السيولة والركود في الاقتصاد المصري ، دراسات استراتيجية ، ع (٩٤) السنة العاشرة ، القاهرة ٢٠٠٠ .

- (٣٣) على نجم : الجهاز المصرفي المصري : مراحل التطور وتوجهات الإصلاح ، ملحق الأهرام الاقتصادي - ع ( ١٩٥٤ ) ١٩ / ٦ / ٢٠٠٦ .
- (٣٤) على نجم : أنا ضد بيع البنوك للأجانب رغم بداياتي في بنك إيطالي ، حوار مع جريدة المصري اليوم : <http://www.almasary-alyoum.co//article2.aspx-articleID=39433> . ٢٠٠٦ / ٣ / ١٣
- (٣٥) محمد كمال خليل حمزاوي : الصيرفة في مصر بين التخصصة والعولمة في عصر تحرير تجارة الخدمات المصرفية . بحق مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الدولي الثاني والعشرين - كلية التجارة - جامعة المنصورة ، للفترة ( ٢٠ - ١٨ ) أبريل ( ٢٠٠٦ ) .
- (٣٦) ملحق المؤسسات المالية المنشور في جريدة الجمهورية في ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .
- (٣٧) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهر يناير ٢٠٠٢ .
- (٣٨) وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، مجلد (٥) عدد (٤) ، مارس ٢٠٠٩ .

### ج. الرسائل:

- (١) رشدي صالح عبد الفتاح : البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي في البلدان النامية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٩
- (٢) ريم عبد الحليم عبد العزيز : تأثير نظام سعر الصرف على استقرار القطاع المصرفي مع التطبيق على الحالة المصرية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، بدون تاريخ .
- (٣) سامح مظهر نجيب القافي : تحديث نظم الرقابة على بنوك القطاع العام في مصر لرفع كفاءتها الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- (٤) السيد فراج السعيد : برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازر صندوق النقد الدولي لتصحيح المسار الاقتصادي في الدول النامية مع التطبيق على الاقتصاد المصري . رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة - جامعة المنصورة ٢٠٠٣ .
- (٥) كريمة محمد إبراهيم : تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق دراسة للتجربة المصرية ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان ٢٠٠١ .
- (٦) محمد زكريا عبد الواحد : تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي في ظل اتفاقية الجات ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية تجارة عين شمس ، بدون تاريخ .
- (٧) محمد محمد سعيد بدر : دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في مصر . رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، بدون تاريخ .
- (٨) نرمين محمد الغندور : معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة ، مع التطبيق على الجهاز المصرفي المصري ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة - جامعة عين شمس .
- (٩) وائل محمد أحمد : انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في الجهاز المصرفي المصري . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

- 1) Argentine economic crisis ( 1999 – 2002 ) from Wikipedia , the free encyclopedia , <http://en.wikipedia.DRG/Eikiargentine> - economic – crisis – (1999 – 2002)
- 2) Augusto de lo Torre K Eduardo lovy Yeyati , sergio . Schmuler : Argentina's Financial Crisis : Floating Money , Sinking Banking , world Bank , June3 , 2002 .
- 3) Bela Balassa ,the lessons OF East Asian Development : An over view , the university of Chicago , 1988
- 4) Carlos ominami : Deindustrialization and Industial Restructuring in latin America : the example of argentina , Brazil, and chile . In the Latin America DeveloPment Debate.
- 5) Francisco Gil – Diaz : The Origin Of mexicois 1994 Financial CRISIS . The CATO Journal vol 17 No 3.
- 6) Gouda Abdel Khalek : stailization and Adjustment in Egypt, Reform or De-Industrialization,Edward Elgar Cheltenham UK . Northampton .MA . USA .
- 7) <http://www.Mooheet.com/show-Files>.
- 8) <http://www.shorouknew.com>
- 9) HYMAN MINSKY: Stabilizing an Unstable Economy . New Haven, conn: Yale University Press ,1988.
- 10) J .F . Hornbeck : The Argentine Financial Crisis : Achronology of events : congressional Research service : ordercod Rs 21130 , January 31 , 2002.
- 11) Jaseph A . whitt.Jr . the Mexican peso crisis : Economic Review , January / February , 1996 .
- 12) Johnny c . finch : Mexican's financial crisis , General Accounting office , Washington . D.C 20548 , February 23 , 1996 .
- 13) Michael, E. porter, The competitive : A dangerous of Nations, Macmillan press, 1990.
- 14) MOHAMED ARIFF , SYARISA YANTI ABUBAKAR : The MALAYSIAN FINANCIAL GRISIS : Economic IMPACT AND RECOVERY PROSPECTS , THE Developing Economics , XXXVII – 4 (DESEMBER 1999 .
- 15) National Bank of Egypt, Economic Bulletin : Foreign Banks participation in developing countries, vol . 60 . 1, 2007
- 16) Paul Krugman, competitiveness : A dangerous obsession, Foreign Affairs, March – April 1994.
- 17) Philip Turner : "Capital Flows in Latin America : Anew phase" Bank for International settlements Economic , paper No. 44, May 1995 .
- 18) Roberto Zahler : financial strategies In latin America , the latin America Development Debate , edited by patricio meller ,west view press.
- 19) STEPHEN ROUSSEAS: post – Keynesian Monetary Economics. Armonk , N . Y : E . S Sharp , 1986.
- 20) The Federal Bank of sanFrancisco: Financial crises in Emering market – Economic RESEARHRAND DATA. 3/23/2001.
- 21) The world Bank , World Development Report, 1987
- 22) Urbi Garay : The Asian financial crisis of ( 1997 – 1998 ) and the Behavior of Asian Stock Markets . <http://www.westga.edu/bquest/2003/asian> .